جامعة يحيى فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم مالية ومحاسبة

الموضوع :

دور البرمجيات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية

– دراسة حالة مؤسسة نفطال المدية –

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص : محاسبة

من اعداد الطالب :

قبلي عبد النور

تحت اشراف الأستاذة :

شراطي سميرة

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د حيولة إيمان	جامعة المدية	رئيسا
د.شراطي سميرة	جامعة المدية	مشرفا مقررا
أ.د بلحمري خيرة	جامعة المدية	عضوا ممتحناً

السنة الجامعية : 2025 / 2026

الشكر

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "شراطي سميرة" على ما قدمته من توجيهات ونصائح قيمة ومتابعة مستمرة كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل.

كما أهدي جزيل شكري وامتناني للسيد مدير دائرة المحاسبة والمالية بمؤسسة نفطال بالمدية على ما قدمه من وقت وتوضيحات وإجابات قيمة ساهمت في إثراء هذا البحث

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين
الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما،
وإلى جميع أفراد العائلة صغيرها وكبيرها، وإلى
أصدقائي وزملاء الدراسة.

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور استخدام البرمجيات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، باعتبارها أداة أساسية في معالجة البيانات المحاسبية والمالية لما توفره من سرعة ودقة في الإنجاز وإنتاج معلومات موثوقة في الوقت المناسب. ولتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد دراسة حالة مؤسسة نفطال، من خلال التعرف على أهم البرمجيات المستخدمة بها وتحليل دورها في معالجة البيانات المحاسبية وأثرها على تحسين جودة المعلومات والقوائم المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن البرمجيات المحاسبية تساهم بشكل واضح في تحسين جودة القوائم المالية عبر رفع دقة المعلومات، تقليل الأخطاء، وتسريع معالجة البيانات، مما يوفر معلومات أكثر موثوقية وملاءمة لاتخاذ القرار.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة مواصلة تطوير وتحديث هذه البرمجيات بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية والمحاسبية، مع تعزيز الرقابة والأمن المعلوماتي لضمان حماية البيانات وتحسين جودة المخرجات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: البرمجيات المحاسبية، القوائم المالية، نظم المعلومات المحاسبية.

Abstract :

This study aimed to highlight the role of accounting software in improving the quality of financial statements within economic organizations, as a key tool for processing accounting and financial data due to its ability to provide speed, accuracy, and reliable information in a timely manner. To achieve this objective, a case study was conducted on NAFTAL Company by identifying the main accounting software used and analyzing its role in processing accounting data and its impact on improving the quality of financial information and financial statements. The study found that accounting software significantly contributes to improving the quality of financial statements by enhancing data accuracy, reducing errors, and accelerating data processing, which results in more reliable and relevant information for decision-making. The study concluded that it is necessary to continuously develop and update accounting software in line with technological and accounting advancements, while strengthening control and information security measures to ensure data protection and improve the quality of accounting outputs.

Keywords: Accounting Software, Financial Statements, Accounting Information Systems.

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان ..... رقم الصفحة

كلمة شكر وعرفان I

الإهداء II

مستخلص:.....III

فهرس IV

قائمة الجداول.....V

قائمة الأشكال VI

قائمة الرموز والمختصرات_.....VII

مقدمة ..... أ-هـ

الفصل الأول : الإطار النظري للبرمجيات المحاسبية 1

تمهيد.....2

المبحث الأول : المحاسبة الإلكترونية 3

المطلب الأول: تعريف المحاسبة الإلكترونية وخصائصها 3

المطلب الثاني: مكونات ومتطلبات المحاسبة الإلكترونية..... 5

المطلب الثالث :أهداف المحاسبة الإلكترونية..... 8

المبحث الثاني : ماهية البرمجيات المحاسبية.....10

المطلب الأول : تعريف البرمجيات المحاسبية وخصائصها 10

المطلب الثاني: عناصر ووظائف البرمجيات المحاسبية ومعايير اختيارها 11

المطلب الثالث: مزايا استخدام البرمجيات المحاسبية والمشاكل المرتبطة باستخدامها 15

المبحث الثالث: البرمجيات المحاسبية في الجزائر 18

المطلب الأول : الإطار القانوني لاستخدام البرمجيات المحاسبية في الجزائر 18

المطلب الثاني :مزودو البرمجيات المحاسبية في الجزائر.....20

المطلب الثالث: عينة من البرمجيات المحاسبية المستخدمة في الجزائر.....21

خلاصة الفصل : 25
الفصل الثاني : القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF.....26
تمهيد 27
المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.....28
المطلب الأول: تعريف القوائم المالية 28
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية وأهدافها 28
المطلب الثالث : مستخدمو القوائم المالية.....31
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية.....34
المطلب الأول : الميزانية وجدول حسابات النتائج 34
المطلب الثاني : جدول سيولة الخزينة وجدول التغير في الأموال الخاصة.....42
المطلب الثالث: ملحق الكشوف المالية.....48
المبحث الثالث: تقييم بنود القوائم المالية 50
المطلب الأول: تقييم بنود الأصول.....50
المطلب الثاني :تقييم بنود الخصوم 55
المطلب الثالث: تقييم الايرادات والأعباء الناتجة عن بعض العناصر:.....56
خلاصة الفصل : 58
الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة نفطال – المدية – 59
تمهيد : 60
المبحث الأول: تقديم مؤسسة نفطال.....61
المطلب الأول: عموميات حول مؤسسة نفطال 61
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال.....65
المطلب الثالث: التعريف بمؤسسة نفطال –المدية– 68
المبحث الثاني: البرمجيات المحاسبية المستخدمة في مؤسسة نفطال 69

المطلب الأول : برنامج محاسبة الاستثمارات NAFT IMMO و برنامج محاسبة المخزونات SDCOM وبرنامج محاسبة الخزينة NAFT–Trésorerie.....69

المطلب الثاني: برنامج محاسبة الأجور NAFT PAIE وبرنامج تسيير محطات الخدمات MAHATA–Tech 74

المطلب الثالث: برنامج المحاسبة العامة NAFT COMPTA و برنامج المحاسبة التحليلية WINCANAL.....76

المبحث الثالث: أثر البرمجيات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة على جودة المعلومات المالية ..81

المطلب الأول: دور البرمجيات المحاسبية في تحسين خاصيتي الملاءمة والموثوقية 81

المطلب الثاني: دور البرمجيات المحاسبية في تحسين خاصيتي التوقيت المناسب والقابلية للمقارنة 83

المطلب الثالث: دور البرمجيات المحاسبية في تحسين خاصيتي القابلية للفهم والقابلية للتحقق 86

خلاصة الفصل 89

خاتمة.....91

قائمة المصادر والمراجع 94

قائمة الجداول

الجدول رقم 01: الميزانية من جانب الأصول.....36

الجدول رقم 02: الميزانية من جانب الخصوم... 37

الجدول رقم 03: جدول النتائج حسب الطبيعة... 40

الجدول رقم 04: جدول النتائج حسب الوظيفة... 41

الجدول رقم 05: جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة... 44

الجدول رقم 06: جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة الغير المباشرة.....45

الجدول رقم 07: التغير في الأموال الخاصة.....47

قائمة الأشكال

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال. 67

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال مقاطعة المدية.....68

الشكل رقم 03: تدفق المعلومات بين البرمجيات المحاسبية المستخدمة بمؤسسة نفطال...84

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	المعنى
SCF	النظام المحاسبي المالي
ERP	برنامج تخطيط موارد المؤسسة
DLG	شركة تطوير برامج الإدارة
BTS	قسيمة تحويل المخزونات
BR	وصل استلام
BMI	قسيمة التحويل الداخلي

مقدمة

تمهيد

شهدت بيئة الأعمال خلال السنوات الأخيرة تطورًا متسارعًا نتيجة التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي الذي مس مختلف وظائف المؤسسة، ومن بينها الوظيفة المحاسبية التي انتقلت من الأساليب التقليدية إلى الاعتماد على البرمجيات المحاسبية في معالجة البيانات المالية وإعداد القوائم المالية، وقد ساهمت هذه البرمجيات في تحسين سرعة ودقة المعالجة، وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية التي تشكل الأساس الذي تعتمد عليه القوائم المالية في تلبية احتياجات مختلف المستخدمين.

وتعد القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي، إذ تمثل وسيلة أساسية لنقل المعلومات المالية إلى مختلف الأطراف الداخلية والخارجية، كما تعتمد عليها الإدارة والمستثمرون والدائنون وغيرهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، لذلك أصبحت جودة هذه القوائم من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة وتزايد الاعتماد على البرمجيات المحاسبية في مختلف المؤسسات.

وفي هذا الإطار، أضحت البرمجيات المحاسبية أداة ضرورية لتسيير العمليات المحاسبية، لما توفره من إمكانيات في مجال التسجيل والمعالجة والتخزين وإعداد التقارير المالية، فضلاً عن مساهمتها في الحد من الأخطاء البشرية وتحسين خصائص المعلومات المحاسبية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على جودة القوائم المالية.

1 – الإشكالية

مما سبق يتم طرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة البرمجيات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية في مؤسسة نفطال ؟

أولا: التساؤلات الفرعية

• ما طبيعة العلاقة بين استخدام البرمجيات المحاسبية وتحسين جودة القوائم المالية؟

• إلى أي مدى تساهم البرمجيات المحاسبية في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية؟

• هل ساهم استخدام البرمجيات المحاسبية المعتمدة بمؤسسة نفطال – المدية – في تحسين جودة القوائم المالية؟

ثانيا: الفرضيات

- توجد علاقة إيجابية بين استخدام البرمجيات المحاسبية وتحسين جودة القوائم المالية.
- تساهم البرمجيات المحاسبية في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مما ينعكس إيجابيا على جودة القوائم المالية.
- ساهم استخدام البرمجيات المحاسبية المعتمدة بمؤسسة نفطال – المدية – في تحسين جودة القوائم المالية من خلال توفير معلومات مالية أكثر دقة وموثوقية وفي الوقت المناسب.

3 – أسباب اختيار الموضوع

تتمثل دوافع اختيار موضوع الدراسة في الأسباب التالية :

- ارتباط موضوع الدراسة مع مجال التخصص
- أهمية الموضوع وتوفر محتواه في جميع المؤسسات الاقتصادية
- ارتباط الموضوع بالتطورات الحديثة في مجال المحاسبة.
- الرغبة الشخصية في البحث في المواضيع المرتبطة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال.

4 – أهمية الموضوع

تتمثل أهمية هذا البحث في إبراز دور البرمجيات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية، من خلال بيان مساهمتها في توفير معلومات مالية أكثر دقة وموثوقية وسرعة، بما يساعد المؤسسة على تحسين الأداء المحاسبي واتخاذ القرارات المناسبة.

كما تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على واقع استخدام البرمجيات المحاسبية داخل المؤسسات الجزائرية.

5 – أهداف الموضوع

يتمثل هدف هذه الدراسة في الإجابة على مختلف الأسئلة المطروحة والتحقق من الفرضيات، وذلك من خلال مجموعة من النقاط الأساسية تتمثل فيما يلي:

- محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة.
- التعرف على مختلف البرمجيات المحاسبية المستخدمة داخل المؤسسة.
- إبراز أهمية البرمجيات المحاسبية وبيان أثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

6 – حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** تمت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي الى شهر جوان لسنة 2026.
- **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة على مستوى مؤسسة نفطال –المقاطعة التجارية المدية–.
- **الحدود الموضوعية:** تندرج هذه الدراسة ضمن مجال المحاسبة المالية ونظم المعلومات المحاسبية، وتتمحور حول دراسة دور استخدام البرمجيات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)، من خلال إبراز

أثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والمتمثلة في الملاءمة، والموثوقية، والتوقيت المناسب، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، والقابلية للتحقق.

7 – المنهج والأدوات المستعملة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، من خلال التطرق الى المفاهيم المرتبطة بالبرمجيات المحاسبية، وكذا في إطار وصف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي،أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال دراسة حالة مؤسسة نفطال، بهدف التعرف على البرمجيات المحاسبية المستخدمة بها وتحليل دورها في تحسين جودة القوائم المالية.

8 – الدراسات السابقة

1 – دراسة بن بايرة ريمة، "البرامج المحاسبية الالكترونية وأثرها على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي –دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية–".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الإيجابي لتطبيق البرمجيات المحاسبية الإلكترونية داخل المؤسسات، من أجل الحصول على مخرجات لنظام المعلومات المحاسبي تتسم بالدقة والسرعة والجودة، بما يساهم في دعم عملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب من قبل المستخدمين الداخليين والخارجيين.

وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام البرمجيات المحاسبية الإلكترونية يؤثر إيجابًا على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، من خلال تحسين جودة القوائم المالية والتقارير المحاسبية، إضافة إلى تسريع إعدادها وتوفيرها في الوقت المناسب.

2 – دراسة إبراهيم بوعزيز، "مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية –دراسة حالة مجمع صيدال–".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية، من خلال دراسة دوافع استخدامه بما يدعم المؤسسة في تحقيق أهدافها والاستفادة من مزايا تفعيل نظم المعلومات.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين نظام المعلومات المحاسبية وجودة القوائم المالية على مستوى مجمع صيدال، حيث يساهم النظام في توفير معلومات مالية شفافة وموثوقة وذات مصداقية، مما ينعكس إيجابًا على جودة القوائم المالية ويساعد على ترشيد عملية اتخاذ القرار.

9 – صعوبات الدراسة

– صعوبة الحصول على المعلومات الكافية من المؤسسة محل الدراسة.

10 – هيكل البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

جاء الفصل الأول تحت عنوان: "الإطار النظري للبرمجيات المحاسبية"، حيث تطرقنا فيه إلى ثلاثة مباحث، تمثل المبحث الأول في: ماهية المحاسبة الإلكترونية، أما المبحث الثاني فتناول ماهية البرمجيات المحاسبية، في حين خُصص المبحث الثالث للبرمجيات المحاسبية في الجزائر.

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان: "القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي"، وقد انقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول ماهية القوائم المالية، في حين خُصص المبحث الثاني لعرض القوائم المالية، بينما تطرق المبحث الثالث إلى تقييم بنود القوائم المالية.

وجاء الفصل الثالث تحت عنوان: "دراسة حالة مؤسسة نفطال – المدية"، والذي انقسم إلى ثلاثة مباحث كذلك، حيث خُصص المبحث الأول لتقديم مؤسسة نفطال، بينما تناول

المبحث الثاني البرمجيات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة، أما المبحث الثالث فتناول أثر البرمجيات المستخدمة في المؤسسة على جودة القوائم المالية.

الفصل الأول

تمهيد :

أدى التطور والانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إحداث تحولات متسارعة في مختلف مجالات الحياة المعاصرة، ولم تكن المحاسبة بمنأى عن هذا التحول الجذري. فبعد عقود من الاعتماد على السجلات الورقية والجهد البشري في عمليات القيد والترحيل وإعداد التقارير، ظهرت المحاسبة الإلكترونية كوسيلة أكثر كفاءة تجمع بين الدقة والسرعة في معالجة البيانات.

وتُجسد البرمجيات المحاسبية التطبيق العملي لهذا التوجه، إذ تُستخدم في تسجيل البيانات ومعالجتها وإعداد التقارير المالية، كما تساهم في تنظيم المعلومات، تقليل الأخطاء، وتحسين مستوى الرقابة على العمليات المالية.

المبحث الأول : المحاسبة الإلكترونية

تعد المحاســـبة الإلكترونية امتداداً طبيعياً للتطور الرقمي في بيئة الأعمال، حيث انتقلت من أســـاليب تقليدية إلى نظم تعتمد على البرمجيات وقواعد البيانات، مما عزز قدرة المؤسسات على تنظيم ومعالجة بياناتها المالية بكفاءة عالية.

المطلب الأول: تعريف المحاسبة الإلكترونية وخصائصها

الفرع الأول : تعريف المحاسبة الإلكترونية

تشــير المحاســبة الإلكترونية أو الرقمية إلى التحولات التي طرأت على المحاســبة التقليدية نتيجة الاعتماد على الحوسبة وشبكات المحاسبة الإلكترونية ، حيث تطبق تقنيات الإنترنت في أداء وظائف محاسبية. أو هو استخدام أدوات المحاسبة القائمة على الكمبيوتر مثل مجموعات الأدوات الرقمية أو موارد الإنترنت لأداء وظائف محاسبية معينة بشكل منتظم مثل البحث المحاسبي ومحاسبة الرواتب والتدريب في تعليم المحاسبة.[1]

كما تشير إلى تمثيل المعلومات المحاسبية بالتنسيق الرقمي عوض استعمال الأوراق والمستندات كما كان الحال في المحاسبة التقليدية وهذا ما يسهل العمل بالنسبة للمؤسسات حيث يقوم نظام المحاســـبة الإلكترونية بتخزين المعلومات في بيئة رقمية محددة مما يتيح لمستخدمي هذه المعلومات الوصول اليها في الوقت المناسب.[2]

وعليه يمكننا القول بأن المحاســـبة الإلكترونية ما هي إلا تطور في نظام المحاســـبة الذي كان يعتمد على الورق إلى نظام محاســـبة إلكتروني يســـتند على تكنولوجيا

[1] – بخدة عواد، "إجراءات التحقيق في المحاسبة الرقمية على ضوء قانون الإجراءات الجبائية"، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 1 (العدد 2)، جامعة وهران 2، الجزائر، 2022، ص 72.

[2] -– نسيبة مولاي، "أثر تطبيق نظم المحاسبة الرقمية على تحسين جودة التدقيق الخارجي"، مجلة الإبداع، المجلد 15 (العدد 1)، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2025، ص 142.

المعلومات والاتصال في تنفيذ جميع مهامه، بما في ذلك متابعة وتسجيل ومعالجة البيانات وتقديمها إلى المستفيدين منها من خلال بيئة إلكترونية.[1]

الفرع الثاني : خصائص المحاسبة الإلكترونية

تتميز المحاسبة الالكترونية بعدة سمات تجعلها اكثر كفاءة وفعالية من المحاسبة التقليدية ومن أبرز هذه الخصائص :

البساطة والتكامل: تدعم مختلف أنشطة المؤسسة مثل المبيعات والشراء والتمويل، وتساعد على تنظيم البيانات بشكل سهل وواضح.

الدقة والسرعة :تحتوي على قوالب مخصصة للمستخدمين تتيح إدخال البيانات بسرعة ودقة كما تسمح باستخراج المعلومات وإنشاء التقارير تلقائيا.

قابلية التوسع: يمكن استخدامها مهما تغير حجم نشاط المؤسسة دون صعوبة.

جودة التقارير: توفر تقارير دقيقة وفي الوقت المناسب بفضل سرعتها وكفاءتها.

الأمان: تحافظ على سرية البيانات بشكل أفضل مقارنة بالنظام التقليدي.

سرعة اتخاذ القرار: ينشئ هذا النظام تقارير شاملة في الوقت الفعلي ويضمن الوصول إلى المعلومات الكاملة فوريا مما يساعد في اتخاذ القرار في الوقت المناسب

الموثوقية: تقلل من الأخطاء وتنتج معلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها [2]

[1] - ايمان بوشحمة، مراد آيت محمد، "مناخ المحاسبة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول"، مجلة الميادين الإقتصادية، المجلد 6 (العدد 1)، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023, ص 197.

[2] - محمد موسى عودة الحياري، "المحاسبة الإلكترونية وعلاقتها بنظم المعلومات المحاسبية"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 41, 2022, ص 452-453 .

المطلب الثاني: مكونات ومتطلبات المحاسبة الإلكترونية

الفرع الأول :مكونات المحاسبة الالكترونية

تتكون المحاسبة الإلكترونية من العناصر التالية:

- **المعدات:** وتشمل أجهزة الحاسوب، محركات الأقراص، الشاشات، والطابعات، وهذه الأجهزة تتصل بشبكة لمشاركة المعلومات بينها، ويعتبر هذا الاتصال جزءا اساسياً من أنظمة المحاسبة الإلكترونية حيث يمكن المدققين والمختصين الوصول إلى البيانات من مواقع مختلفة، مما يساعد في تنفيذ عمليات التدقيق بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.

- **البرمجيات:** هي مجموعة من التطبيقات البرمجية التي تمكن الكمبيوتر من أداء المهام المحاسبية المطلوبة ، حيث تتيح قبول، تعديل، وتخزين بيانات المعاملات المالية، وتنتج التقارير الضرورية التي يستخدمها المديرون لإدارة الأعمال، وتعمل العديد من حزم برامج المحاسبة بشكل مستقل عن أنشطة الحوسبة الأخرى للنظام.

- **الموارد البشرية:** يعتبر الموظفون أحد العوامل الرئيسية في نجاح أي مؤسسة، حيث يقومونُ بإدارة النظام. ويتيح نظام المحاسبة الحديث إمكانية وصول بعض الأفراد الغير متخصصين بالمحاسبة الى أجزاء محددة منه. ومن أجل إدارة نظام المحاسبة الإلكترونية بفعالية، يتعين التخطيط الدقيق لأمن البيانات ومراقبة صلاحيات الوصول ويتم تحقيق الأمان من خلال استخدام كلمات مرور ورموز تمكن من الوصول إلى سجلات المحاسبة .[1]

[1] - عمر مرغمي، توفيق زرمان، محمد أنيس كليبات، "أثر المحاسبة الالكترونية على مخاطر التدقيق"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 6 (العدد 2)، جامعة عبد الحميد مهري ، قسنطينة 2، الجزائر، 2023, ص 84-85

الفرع الأول: متطلبات المحاسبة الإلكترونية

إن الانتقال من المحاسبة التقليدية إلى المحاسبة الإلكترونية يعتبر عملية تمس مختلف الجوانب والممارسات فهي ليست عملية بسيطة وتقنية بحتة، بل يستلزم تهيئة بيئة مناسبة ومواتية لتتفاعل مع كافة الجوانب السياسية والاجتماعية، الثقافية والتكنولوجية، وحتى يتم تطبيق واعتماد وتفعيل نظام محاسبة إلكتروني فعال في الإدارة المحاسبية للمؤسسات يجب توفر جملة من المتطلبات التي تمثل الأرضية الصلبة للانتقال من العمل المحاسبي التقليدي الى العمل الإلكتروني، ويمكن ذكرها كالتالي :

1- متطلبات تشريعية وقانونية

تتمثل في توفير بيئة تشريعية وقانونية محدثة تتماشى مع المستجدات الرقمية من خلال إصدار القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل التحوّل من تقديم خدمات محاسبية تقليدية إلى خدمات محاسبية إلكترونية من جهة ، وتلبي متطلبات التكيف مع التحول الإلكتروني من جهة أخرى ، حيث أن معظم التشريعات والقوانين نشأت في بيئة تقليدية لا تتناسب مع البيئة الإلكترونية، وبالتالي لابد من سن تشريعات وقوانين تسهل من عمل المحاسبة الإلكترونية وتضفي عليها المشروعية والمصداقية ، وتتمثل في قوانين وتشريعات تجريم الجرائم الإلكترونية والمحافظة على أمن معلوماتها، بالإضافة إلى قوانين تنظيم المعاملات الإلكترونية من حيث النشر وإثبات حجيتها ، مع توفير إطار قانوني وتنظيمي ينظم عملية تطبيق المحاسبة الإلكترونية.

2- متطلبات تقنية وفنية

تتمثل في توفير بنية تحتية متطورة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تعتبر البنية التحتية التكنولوجية من أهم الركائز التي يعتمد عليها التحول إلى النظام الإلكتروني، حيث يتم من خلالها معالجة البيانات ونقلها إلكترونيا، مع ضمان أمنها وسريتها، وتضم البنية التقنية[1]:

[1] - ايمان بوشحمة، مراد آيت محمد، مرجع سابق، ص 200-201

أ- **البنية التحتية الصـــلبة:** وتتمثل في كل من الأجهزة الإلكترونية مثل أجهزة الحاســـوب والخوادم، إضـافة إلى الشبكات والتوصـيلات السلكية واللاسلكية التي تسـاهم في نقل وتبادل البيانات إلكترونيا؛

ب- **البنية التحتية الناعمة:** ويقصــد بها كل الخدمات المقدمة لنقل البيانات بالإضــافة إلى برمجيات الشبكة وبرمجيات المحاسبة التي يتم تنفيذ مهامها بواسطتها، بالإضـافة إلى مواقع الويب وخدمات الشبكة وقاعدة بيانات المؤسسة .[1]

3- متطلبات أمن المعلومات

إن التحدي الأكبر والمشكل الأسـاسـي الذي يواجه الأنظمة الإلكترونية بصـفة عامة والمحاسـبة الإلكترونية بصـفة خاصــة ويؤول دون تطبيقها، هو أمن معلوماتها أي المحافظة على سـرية المعلومات المخزنة، بالإضـافة إلى حمايتها من التلف والتعديل، حيث يجب على المؤسـسـات وضـع سياسـات أمنية فعالة لحماية المعلومات والأنظمة الإلكترونية، مع وضـع قوانين ولوائح تنظيمية للحد من السطو الإلكتروني وانتهاكات خصوصية المعلومات .

4- متطلبات بشرية

يعد المورد البشــري العنصــر الأهم في نجاح تطبيق المحاســبة الإلكترونية، حيث يتطلب تطبيق النظام الإلكتروني مهارات خاصــة في التعامل مع البرامج الإلكترونية وأيضــا برامج حماية المعلومات ومتابعتها وطرق تنفيذ الرقابة الإلكترونية، حيث بانتشــار التكنولوجيا وتطبيقاتها أصـبح يتطلب من المحاسـبين بالإضـافة الى الكفاءة المهنية العالية مهارات أخرى وهي القدرة على اسـتخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصــال بالإضــافة إلى التمكن من اللغات الأجنبية، ولهذا يجب التدريب الجيد للموظفين باعتبارهم المحرك الأساسي لعملية التحول.[2]

[1] – ايمان بوشحمة، مراد آيت محمد، مرجع سابق، ص 200-201

[2] – ايمان بوشحمة، مراد آيت محمد، مرجع سابق، ص 201

5- المتطلبات التنظيمية والإدارية

لتحقيق تحول ناجح إلى نظام المحاسبة الإلكترونية، يجب إدخال تعديلات على البنى والهياكل الإدارية بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها، ورفع فاعليتها بما ينسجم مع متطلبات عملية الحوسبة، ويندرج في هذا الإطار وضع المعايير والإجراءات التنظيمية الخاصة بمعالجة البيانات والتعامل معها وضبط انتقالها، بالإضافة الى تنظيم جدول للانتقال من نظم المحاسبة التقليدية إلى نظم المحاسبة الإلكترونية حيث أن هذه العملية ستأخذ مدة من الزمن يحدث خلالها تداخل بين النظامين واختلاف في أنماط المستخدمين وبالتالي خلل في العمليات المحاسبية ، مع وجوب القيام بتجهيز نسخ احتياطية للبيانات قبل عملية التحول، وذلك توقعاً لأي حدث طارئ عند عملية التحول إلى نظام المحاسبة الإلكترونية

المطلب الثالث :أهداف المحاسبة الإلكترونية

تعد المعلومات المحاسبية والمالية الدقيقة ذات أهمية كبيرة للمؤسسات للحفاظ على موقعها السوقي وقدرتها على المنافسة فيه، وفي عصر السرعة يحتاج العملاء إلى الوصول الفوري لبياناتهم المالية لمعرفة مواقفهم المالية، وهذا ممكن أن يتم من خلال المحاسبة الإلكترونية. بالإضافة إلى مساعدة الشركات في الحفاظ على بياناتها المالية في بيئة آمنة، كما تسمح بالوصول إلى المستخدمين المصرح لهم بالدخول بغض النظر عن منصة الحوسبة الخاصة بهم أو حتى موقعهم، ويتم ذلك عبر برنامج تطبيقي يسمح بالوصول لمستخدمي المعلومات المالية بمستويات مختلفة من إذن وكلمة مرور. وفي هذا السياق ، يمكن تحديد الأهداف الرئيسية للمحاسبة الإلكترونية فيما يلي [1]:

- اختزال الوقت وخفض التكاليف المالية.

[1] -مداح عبد الباسط، "مساهمة المحاسبة الإلكترونية في زيادة رشادة القرارات الإدارية"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 8 (العدد 2)، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2024, ص 778

- منح سيطرة أكبر على التمويل عبر الانتقال من السجلات الورقية إلى برامج المحاسبة الإلكترونية.
- إرسال فاتورة المبيعات إلى حساب الأعمال مباشرة ليوافق عليها المستلم دون الحاجة إلى إعادة إدخال المعلومات.
- تحسين فعالية إعداد التقارير المالية والتدقيق والرقابة من خلال تقليل نسبة الأخطاء البشرية الناتجة عن الإجهاد أو عدم التركيز.
- تمكين المؤسسات من الاستعانة بمصادر خارجية لمشاريعها المحاسبية.
- خلق فرص عمل جديدة لمطوري البرمجيات والمحاسبين.
- تسهيل الاتصال بين صاحب العمل والمحاسب.
- التخفيض من التكاليف الثابتة مثل تكلفة المساحات المكتبية وغيرها، مع إمكانية تقديم الخدمة لعدد كبير من العملاء.
- إرسال المعاملات التي تؤثر على الحساب المصرفي تلقائيًا إلى المؤسسة عبر تطبيقات محاسبية عبر الأنترنت.
- تمكين المؤسسة من الوصول إلى مستنداتها من أي جهاز كمبيوتر أو من مواقع متعددة.
- ضمان بقاء المستندات آمنة على الخادم حتى في حال تعطل الأجهزة الخاصة بالمؤسسة.
- إتاحة التداول وممارسة الأعمال التجارية بسهولة وبعملات متعددة.
- الحفاظ على سرية البيانات باستخدام أنظمة كلمات المرور التي توفرها معظم برامج المحاسبة.[1]

[1] - مداح عبد الباسط ، مرجع سابق ص 778 .

المبحث الثاني : ماهية البرمجيات المحاسبية

أصبحت البرمجيات المحاسبية اليوم جزءًا لا يتجزأ من البنية التكنولوجية للمؤسسات، حيثُ تُستخدم في تسجيل المعاملات وإعداد التقارير المالية بطريقة مبسطة وسريعة، مع ضـــمان دقة أعلى وتقليل فرص وقوع الأخطاء، وهو ما يجعلها أداة ضـــرورية في تنظيم العمل المحاسبي

المطلب الأول : تعريف البرمجيات المحاسبية وخصائصها

الفرع الأول: تعريف البرمجيات المحاسبية

البرمجيات المحاسـبية هي أنظمة حاسـوبية مصـممة خصـيصـا لتسـجيل ومعالجة العمليات المحاسبية والمالية للمؤسسة ، وتعمل هذه البرمجيات كذلك في ادارة الحسابات، وإنشـــاء القوائم المالية، وإعداد التقارير المالية ،وتحليل البيانات المالية ،وإدارة التدفقات النقدية ، وتمتثل للمعايير المحاســـبية ومختلف التشـــريعات والقوانين التي تنظم مهنة المحاسبة في كل دولة [1]

ويمكن تعريفها أيضا بأنها مجموعة من البرامج التي يتم تثبيتها على الحاسوب بهدف تنفيذ وظائف محددة، مثل إعداد الحســـابات، معالجة جداول الرواتب والأجور، وإنجاز مختلف عمليات المحاسبة العامة، وتُستخدم على نطاق واسع في مختلف المنظمات سواء كانت حكومية أو خاصة.[2]

[1] - هلايلي إسلام، "مساهمة البرمجيات المحاسبية في تعزيز قابلة المعلومات المحاسبية للفهم والمقارنة"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 14 (العدد 2)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2025، ص 513 .

[2] - أحمد جمعة، عصام الزعبي، " نظم المعلومات المحسابي مدخل معاصر تطبيقي"، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص 28 .

الفرع الثاني: خصائص البرمجيات المحاسبية

تُعدّ البرمجيات المحاسبية الإلكترونية، شأنها شأن باقي البرامج المعلوماتية الحديثة، أنظمة لا بد أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص التي تضمن فعاليتها وجودة مخرجاتها. ومن أهم هذه الخصائص:

- أن يكون الهدف من البرنامج محددًا بدقة، بما يسمح بتصميمه بطريقة ملائمة تحقق الغاية المرجوة منه
- أن يكون مرنًا بما يكفي للتكيف مع مختلف التغيرات والظروف الطارئة
- أن يكون مستقرًا بما يضمن الحفاظ على تماسك مكوناته وتناسق معطياته
- أن تكون مكوناته وعلاقاته البرمجية مترابطة بشكل منطقي ومنسجم
- أن يكون سريعًا ودقيقًا في معالجة البيانات وتحويلها
- أن يكون قادرًا على تزويد المستخدمين بالمعلومات في الوقت المناسب
- أن يكون قابلاً للتحديث والتطوير بما يضمن مواكبته للتغيرات التشريعية والتقنية.[1]

المطلب الثاني: عناصر ووظائف البرمجيات المحاسبية ومعايير اختيارها

الفرع الأول: عناصر البرمجيات المحاسبية

تتضمن البرامج المحاسبية الإلكترونية مجموعةً من الأنشطة والعناصر الفرعية التي تهدف إلى تحقيق أهداف محددة داخل المؤسسة. وتتمثل هذه العناصر في المدخلات، وعمليات المعالجة والتشغيل، والمخرجات، إضافةً إلى التغذية الراجعة والرقابة، حيث تعمل جميعها بصورة مترابطة لضمان كفاءة النظام المحاسبي وفعاليته. وتشمل هذه العناصر ما يلي:

[1] - كربوش صالح، "البرامج المحاسبية كأداة للرقابة وربط الوحدات الاقتصادية ببعضها"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020، ص 15-16.

1- **المدخلات:**

تمثل الأحداث والعمليات التي يتم إدخالها إلى النظام بغرض معالجتها، وغالبًا ما تكون هذه المدخلات في شكل وثائق محاسبية قانونية، مثل الفواتير، وأوامر الدفع، وسندات القبض[1].

2- **المعالجة والتشغيل:**

تتمثل في العمليات الحسابية والمنطقية التي تُجرى على البيانات بهدف إعدادها وتجهيزها للحصول على المخرجات المطلوبة من النظام.

3- **المخرجات:**

وهي المعلومات والنتائج التي يصدرها النظام بعد الانتهاء من معالجة البيانات المدخلة، وتكون عادةً في شكل تقارير أو كشوفات أو بيانات مالية تساعد في اتخاذ القرارات.

4- **التغذية العكسية:**

وهي عملية الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة من خلال مراقبة العناصر السابقة، والمتمثلة في المدخلات وعمليات التشغيل والمخرجات، وذلك بهدف التأكد من سلامة الأداء وتصحيح الأخطاء وتوجيه النظام بالشكل الصحيح.

5- **الرقابة:**

تُعد الرقابة عنصرًا أساسيًا لضمان دقة المعلومات وصحتها، حيث لا يمكن الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة دون وجود نظام رقابي فعّال على مختلف مكونات التطبيق، بدءًا من المدخلات، مرورًا بعمليات المعالجة والتشغيل، وصولًا إلى المخرجات. وتتمثل الرقابة في مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان صحة البيانات ودقة المعالجة وسلامة النتائج المتحصل عليها[2].

[1] - شربي فردوس، قويدري مرضية، "أثر استخدام البرمجيات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2019 ، ص 4.

[2] - شربي فردوس، مرجع سابق ، 4 .

الفرع الثاني : وظائف البرمجيات المحاسبية

تؤدي البرمجيات المحاسبية عدة وظائف، نذكر منها:

- جمع البيانات المحاسبية، وتربيبها، وفهرستها وتخزين البيانات المحاسبية في النظام.
- تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية، لتحويلها إلى معلومات تخدم أهداف المنشأة.
- رقابة وحماية البيانات، حيث يتم حماية البيانات من الأخطاء، والتلاعب، والأخطار والتهديدات، والتأكد من دقة البيانات وسلامتها، وبالتالي دقة المعلومات. [1]
- تسهّل عمل المحاسب، حيث تقوم بعمليات الترحيل التلقائي من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ، واستخراج التقارير والكشوفات المالية الختامية.
- تقوم البرمجيات المحاسبية بالتدقيق التلقائي عند تسجيل العملية من حيث توازن القيد المحاسبي أي رفض أي عملية غير متوازنة. وكذلك تقوم بالتدقيق في كافة العمليات بالاعتماد على القواعد والمعايير المحاسبية
- تقوم البرمجيات المحاسبية بالتدقيق التلقائي عند تسجيل العملية من حيث منطقية التوجيه المحاسبي، و رفض أي عملية غير منطقية.[2]

الفرع الثالث :معايير اختيار البرمجيات المحاسبية

يؤكد البعض انه لا يوجد برنامج محاسبي يمكن اعتباره "الأفضل" بصورة مطلقة لجميع المنشآت، إذ إن البرنامج الذي يُعد مناسبًا من وجهة نظر منشأة معينة قد لا يكون كذلك لمنشأة أخرى. ومن ثم فإن عملية اختيار برنامج المحاسبة تُعد عملية نسبية ترتبط

[1] - دخلي عبد الرحمان، "دور البرامج المحاسبية الإلكترونية في تحسين جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 15 (العدد 1)، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2024، ص 190.

[2] - حمزة رملي فياض، "نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة"، الأباي للنشر والتزيع، السودان، 2011، ص 67 .

بمدى توافق خصـائص البرنامج مع احتياجات المنشـأة وأهدافها وطبيعة نشـاطها وحجم عملياتها.[1]

ومن هنا تبرز أهمية تحديد معايير دقيقة تساعد المنشآت على اختيار البرنامج المحاسبي الأنســـب لاحتياجاتها ، لذلك تتطلب عملية الاختيار مراعاة مجموعة من العوامل الأساسية، من أهمها

- يجب أن يتناسب البرنامج مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها.
- يجب أن يلبي البرنامج احتياجات الشركة من المعلومات المطلوبة.
- يجب أن يتوافق البرنامج مع الإمكانيات المالية والميزانية المخصصة للشركة.
- يجب أن يتناسب البرنامج مع القدرات الوظيفية المتاحة داخل الشركة.
- يجب أن يتميز البرنامج بالمرونة وقابلية التطوير والتحديث مستقبلاً.
- يجب أن يكون البرنامج قابلاً للتكامل مع برامج أخرى.
- يجب أن يكون البرنامج مناسباً للتعامل مع مختلف أنواع الأجهزة.
- يجب أن تكون إجراءات التعاقد مع الشركة المنتجة سهلة وواضحة.
- يجب أن تكون الشركة المنتجة ذات سمعة جيدة وتجارب ناجحة في نفس المجال.
- يجب أن يوفر البرنامج دعماً جيداً في الصيانة عند الحاجة.
- يجب أن يتميز البرنامج بسرعة ودقة في إعداد التقارير وإخراجها في الوقت المناسب[2].

[1] - علي مجاهد أحمد السيد، أحمد عبد السلام أبو موسى، "محددات اختيار البرمجيات المحاسبية الجاهزة"، قسم المحاسبة جامعة كفر الشيخ، قسم المحاسبة جامعة طنطا، الاسكندرية، مصر، 2019، ص 413.

[2] - علياء السيد محمد، فاروق عبد النبي عطاالله، "دور برامج المحاسبة الالكترونية وتأثيرها على الأداء المحاسبي لشركات السياحة المصرية فئة (أ) في مصر"، المجلة الدولية لعلوم السياحة والضيافة، المجلد 1 (العدد 1)، مصر، 2025، ص 5 .

المطلب الثالث: مزايا استخدام البرمجيات المحاسبية والمشاكل المرتبطة باستخدامها

الفرع الأول: مزايا استخدام البرمجيات المحاسبية

- تحسين عملية الحفظ والاسترجاع للمستندات من خلال الأرشيف التقني؛
- تسجيل عدد كبير من القيود والعمليات المحاسبية في زمن قصير، واستخدام جهد بشري أقل .
- إحكام الرقابة الذاتية على التنفيذ، وبالتالي تحقيق الدقة في المعلومات والمخرجات، وبالتالي تساعد الإدارة من تأكد من صحتها.
- زيادة الدقة في المعلومات والمخرجات الناتجة والتي تعتبرها الإدارة كأســـاس موثوق وسليم.
- توفر مرونة كافية في تصـــميم البرنامج الحاســبي، لاحتوائه على قاعدة البيانات يمكن التعديل عليها وفق التطوير.
- يساعد استخدام البرامج المحاسبية الإلكترونية في تطبيق الأساليب المعرفة مثل البحوث العمليات وغيرها.
- تحسين الجودة المقدمة وتقليل التكاليف التي لا تشكل قيمة.

تحســين فعالية العمل: حيث تمكن البرامج المحاســبية الإلكترونية الجيدة إجراء العمليات بصورة أكثر فعالية من خلال توفير المعلومات في الوقت المناسب.

دعم وتطوير الرقابة الداخلية: إن البرامج المحاســـبية الإلكترونية ذات البنية الجيدة، تســتطيع حماية المؤســســة من مخاطر والمشــاكل المحتملة كالغش والخطأ، والقدرة على تحكم بكافة الموارد المالية داخل الوحدة الاقتصادية.[1]

[1] - كربوش صالح ، مرجع سابق ، ص .

الفرع الثاني :المشاكل المرتبطة باستخدام البرمجيات المحاسبية

أولا : مشكلات تتعلق بأجهزة الحاسب الإلكتروني – Hardware

هناك العديد من الصـعوبات والمشـاكل المرتبطة بالأجهزة، ويمكن تلخيص هذه المشـاكل على النحو التالي:

- التقدم التكنولوجي السريع لأجهزة الحاسب الإلكتروني، وعدم كفاءة الصيانة لها.
- عدم الدقة في تسجيل أجهزة الحاسب الإلكتروني.
- ارتفاع كلفة أجهزة الحاسب الإلكتروني.
- تعطل أو تلف الأجهزة يؤدي إلى تلف جسيم في المعلومات التي تحويها.

ثانيا: مشكلات تتعلق بتصميم برامج الحاسب الإلكتروني – Software :

تنشأ هذه المشكلات عادة في برامج الحاسب الإلكتروني من عدة أسباب منها:

- أخطاء في صياغة وتصميم البرامج أو بسبب عدم مرونتها.
- عدم استكمال التعديلات على البرامج وفقا للظروف المتغيرة.
- أخطاء في منطق المعالجة.
- عدم مقدرة المصمم أحيانا على ترجمة احتياجات المستخدم بالضبط.
- عدم معرفة المســـتخدمين باســـتخدام الحاســـوب يؤدي إلى صـــعوبة تعاونهم مع المصممين.

ثالثا: مشاكل متعلقة بالمحاسبين – Accountant:

إن نجاح استخدام الحاسوب في معظم المنشآت يعتمد أساساً على العناصر البشرية التي تقوم بتشغيله، ومن بينهم المحاسبون. ونتيجة لاستخدام الحاسب الإلكتروني تظهر بعض المشاكل التي يكون المحاسبون مسؤولين عنها، ومن هذه المشاكل:

- أخطاء في التوجه المحاســـبي لبعض العمليات مما يؤدي إلى إدخال بيانات خاطئة وبالتالي مخرجات خاطئة.
- عدم استجابة بعض المحاسبين لإمكانيات الحاسب.
- التأخر في تزويد الحاســـب بالبيانات ســـواء مبكراً أو متأخراً مما يؤدي إلى تأخر الحصول على المخرجات المطلوبة بسرعة. [1]

أخطاء في قيود اليومية وما ينتج عنها من مدخلات ومخرجات غير صحيحة.

كما توجد مشاكل تتعلق بالمخرجات مثل:

- عدم القدرة على قراءة المعلومات المطبوعة على الأقراص.
- عدم المحافظة على سرية المعلومات المستخرجة.
- متطلبات خاصة يجب الإفصاح عنها في المخرجات.

[1] - حمزة رملي فياض، مرجع سابق ص 101 .

المبحث الثالث: البرمجيات المحاسبية في الجزائر

يشـهد قطاع المؤسـسـات في الجزائر توجهًا متزايدًا نحو اعتماد البرمجيات المحاسـبية في ظل التحول الرقمي، لما توفره من دقة وســرعة في اتمام المهام المحاســبية، كما يتميز الســوق بتنوع المزودين والتطبيقات، مما يمنح المؤســســات خيارات متعددة تتناســب مع احتياجاتها وأحجامها المختلفة.

المطلب الأول : الإطار القانوني لاستخدام البرمجيات المحاسبية في الجزائر

يخضــع اســتخدام البرمجيات المحاســبية في الجزائر لإطار قانوني وتنظيمي محدد، نصّ عليه المرســوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 7 أفريل 2009، المتعلق بتحديد شـروط وكيفيات مسـك المحاسـبة بواسـطة أنظمة الإعلام الآلي، حيث تضـمن هذا النص مجموعة من الأحكام والقواعد التي تضــبط كيفية إعداد واســتعمال هذه البرمجيات، وهو ما يتضح من خلال المواد التالية:

تطبق أحكام هذا المرســوم على كل الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق القانون المذكور أعلاه عندما تكون محاسبتها ممسوكة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، وعندما تساهم هذه الأنظمة في إثبات تسجيل محاسبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

- يجب أن يستجيب مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي لمجمل الالتزامات والمبادئ المحاسبية المعمول بها.
- يجب أن يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر ومحتوى وتحميل كل معلومة وكذا مراجع الوثيقة الثبوتية التي يستند عليها
- يجب على الكيان إعداد ملف يبين الإجراءات والتنظيم المحاسـبي بشـكل يسـمح بفهم نظام المعالجة ومراقبته، ويحفظ هذا الملف مع كل التحيينات التي تطرأ لمدة توافق تلك التي يتطلبها عرض الوثائق المحاسبية التي يستند عليها.

- يجب أن يحتوي البرنامج المعلوماتي للمحاسبة المستعمل على ملف يصف الشكل والخاصيات التي يمكن طبعها أو توفيرها على شكل إلكتروني
- يجب أن يسير البرنامج المعلوماتي للمحاسبة بشكل يطابق ما هو موجود في ملفه وأن يكون هذا التطابق انعكاسيا بينهما.
- يجب أن يطابق البرنامج المعلوماتي للمحاسبة أهدافه الموضحة، ولا يمكنه أن يحتوي أي وظيفة أخرى غير مدرجة في الملف.
- يجب على الكيان المستعمل للبرنامج المعلوماتي أن يكون لديه تعهد من طرف معد البرنامج المعلوماتي ينص على :

مطابقة البرنامج المعلوماتي للتعليمات المقررة في هذا المرسوم

ويقبل من خلاله، بناء على الطلب، بمنح أعوان المراقبة الجبائيين أو المدقق المؤهل بموجب القانون الذين يقدمون طلب مبرر، ملف تقني للبرنامج المعلوماتي للمحاسبة

- يجب أن يسمح البرنامج المعلوماتي بإعداد كل الكشوف التي يجب على المؤسسة إعدادها تطبيقا للأحكام القانونية أو التنظيمية وذلك بشكل آلي والتي ترتكز على المعطيات التي تم إدخالها في البرنامج المعلوماتي للمحاسبة.
- يجب أن يتطابق كل كشف يتم إعداده من طرف البرنامج المعلوماتي بدقة مع الأحكام القانونية أو التنظيمية التي تسيره.
- يجب أن يضمن البرنامج المعلوماتي للمحاسبة احترام التوازنات الأساسية المحاسبة القيد المزدوج سواء من خلال المراقبة المسبقة أو اللاحقة
- يجب أن لا يسمح البرنامج المعلوماتي للمحاسبة بعد التصديق على التسجيلات المحاسبية لكل فترة محاسبية بأي تعديل أو حذف لعملية.[1]

[1] - مرسوم تنفيذي رقم 09-110، "يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، الصادرة 8 أبريل سنة 2009، المادة 3، ص 4.

- يجب أن يظهر كل كشف ينتجه البرنامج المعلوماتي للمحاسبة المعلومات الخاصة بتعريف الكيان والكشف وتاريخ طبعه ورقم صفحته والتفصيل والمراجع الخاصة بالعملية، ويظهر أيضا أن الكشف متعلق بطبع مؤقت أو نهائي.
- يجب أن يسبق كل استعمال للبرنامج المعلوماتي للمحاسبة إجراء تعريفي للمستعمل، متبوع بالتأكد من صفته وموثق بالمؤهلات الممنوحة له.

المطلب الثاني :مزودو البرمجيات المحاسبية في الجزائر

تنتشر في الجزائر العديد من الشركات المتخصصة في تطوير البرمجيات المحاسبية وتقديم الحلول الرقمية للمؤسسات ،ومن أبرز مزودي هذه الخدمة نذكر ما يلي:

1- **IntelliX Group** : هي مؤسسة متخصصة في تصميم وتطوير البرمجيات المحاسبية والتسييرية في الجزائر. تأسست سنة 1998 ويقع مقرها في الجزائر العاصمة، كما تمتلك فروعًا في كل من تونس والمغرب. ومن أبرز برامجها **Silwane Compta** المخصص للمحاسبة، و **Silwane Paie/GRH** الخاص بتسيير الأجور والموارد البشرية، إضافة إلى برنامج **Silwane ERP** المتكامل الذي يتيح إدارة مختلف وظائف المؤسسة مثل المحاسبة والمبيعات والمخزون.[1]

2-**DLG**: هي مؤسسة جزائرية متخصصة في تطوير برمجيات التسيير منذ سنة 1991، أسسها كل من السيد كوفي والسيد سليماني و اللذان لا يزالان يديرانها. وتركز الشركة على تصميم وتطوير برمجيات محاسبية وتسييرية تلبي احتياجات المؤسسات المختلفة. من أبرز أعمالها برنامج **PC Compta** لإدارة المحاسبة، وبرنامج **PC Paie** لتسيير الأجور والموارد البشرية، وبرنامج **PC STOCK** لتسيير المخزونات، وتعتبر البرامج الخاصة بها من أشهر البرامج وأكثرها استخداما في المؤسسات الجزائرية ومكاتب المحاسبة [2]

[1] - https://www.intellixgroup.com/ تاريخ الإطلاع : 2026/03/23 الساعة 10:30

[2] - http://dlg-net.com/ تاريخ الإطلاع : 2026/03/23 الساعة 11:00

3- **IDWEB** :هي مؤسسة جزائرية متخصصة في تطوير برمجيات التسيير والحلول الرقمية الموجهة للمؤسسات، ويقع مقرها في ولاية قسنطينة بالجزائر، ويشرف على إدارتها السيد محمد الأمين بولفلفال. تعمل الشركة منذ أكثر من ثلاثين سنة في مجال تصميم وتطوير الأنظمة المعلوماتية، وتهدف إلى مساعدة المؤسسات على تحسين تسييرها المالي والإداري عبر حلول برمجية متكاملة. ومن أبرز برامجها **IDCompta** المخصص للمحاسبة، و**IDPaie** لتسيير الأجور والموارد البشرية، إضافة إلى برنامج **IDComs** المخصص لتنظيم العمليات التجارية، حيث يتيح تسجيل ومتابعة المبيعات والمشتريات وإدارة المخزون. كما توفر الشركة خدمات التكوين والدعم التقني لمرافقة المؤسسات في استخدام هذه الأنظمة.[1]

4- **Winalco**: هي مؤسسة جزائرية متخصصة في تطوير البرمجيات وتعد واحدة من أشهر المؤسسات الجزائرية في المجال، تأسست الشركة سنة 2002، ويقع مقرها في ولاية سطيف بالجزائر. تعمل **Winalco** على تصميم حلول برمجية تساعد المؤسسات على تحسين أدائها المالي والإداري من خلال توظيف تقنيات المعلومات في تسيير الأعمال. ومن أبرز منتجاتها برنامج **Winalco SCF** المخصص لإدارة المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري، وبرنامج **Winalco Paie** لتسيير الأجور والموارد البشرية، إضافة إلى برنامج **Winalco GSCOM** للإدارة التجارية الذي يتيح متابعة المبيعات والمشتريات وإدارة المخزون.[2]

المطلب الثالث: عينة من البرمجيات المحاسبية المستخدمة في الجزائر

تنتشر في الجزائر العديد من البرمجيات المحاسبية المستخدمة على نطاق واسع في المؤسسات والشركات، ومن أبرز هذه البرمجيات نذكر ما يلي:

[1] - https://idweb-dz.com/ تاريخ الإطلاع : 2026/03/23 الساعة 11:30

[2] - https://winalco.dz/ تاريخ الإطلاع : 2026/03/23 الساعة 12:00

1-برنامج Odoo:

تعريفه:

برنامج Odoo هو نظام متكامل لإدارة الأعمال (ERP) يتيح للشركات إدارة جميع أنشطتها في منصـــة واحدة، مثل المبيعات، المحاســبة، الموارد البشــرية، التجارة الإلكترونية، وإدارة المخزون، حيث تكون هذه التطبيقات مترابطة وتعمل معًا بشكل موحد داخل نظام واحد.

مميزاته:

- نظام متكامل (All-in-One) يجمع جميع أقسام المؤسسة مثل المحاسبة والمبيعات والمخزون والموارد البشرية في منصة واحدة.
- تكامل ســلس بين التطبيقات يتيح تدفق المعلومات التلقائي بين الأقســام دون تكرار العمل.
- مرونة وتخصــيص عالي يســمح بإضــافة أو إزالة التطبيقات (Modules) حســب احتياجات المؤسسة.
- قابلية توسع (Scalability) تتيح نمو النظام مع الشركة دون الحاجة لتغييره.
- يمكن للمؤسـسـة تشـغيله عبر الإنترنت من خلال السـحابة(Cloud) أو تثبيته محليًا (On-permise)وفق احتياجاتها.
- واجهة بسيطة وسهلة الاستخدام تناسب غير المتخصصين.
- مفتوح المصــدر (Open Source) مما يســمح بتعديله وتطويره حســب احتياجات الشركة[1]

2-برنامج Pc Compta:

[1] - https://www.odoo.com/ تاريخ الإطلاع : 2026/03/23 الساعة 12:30

تعريفه:

هو برنامج محاسبي جزائري طورته شركة DLG ، يستخدم لتسيير المحاسبة العامة والتحليلية في المؤسسات حيث يتيح معالجة وتسجيل مختلف العمليات المحاسبية وفقا للنظام المحاسبي المالي(scf)، كما يتيح معالجة ملفات متعددة لسنوات مختلفة في آن واحد

مميزاته:

- يتيح إدارة المحاسبة العامة، المساعدة والتحليلية ضمن نظام واحد متكامل.
- يدعم العمل على عدة ملفات وعدة سنوات محاسبية
- لا يفرض حدودًا على حجم البيانات، حيث يرتبط ذلك فقط بسعة التخزين المتوفرة.
- يتوفر في نسختين: أحادي المستخدم أو متعدد المستخدمين عبر الشبكة بنفس الواجهة.
- يسمح بإنشاء الحسابات، الجرائد والعناصر المحاسبية مباشرة أثناء إدخال القيود.
- يوفر إمكانية المعالجة الجماعية للقيود (حذف، نقل، ترتيب...).
- ينجز تلقائيًا بعض العمليات المحاسبية مثل الإهتلاكات وقيود التسوية وإقفال الحسابات.
- يسمح باستيراد البيانات من برامج أخرى مثل الرواتب أو المبيعات
- يوفر أدوات للبحث، التقارير، وتخصيص البيانات مع نظام حماية ونسخ احتياطي.[1]

[1] - http://dlg-net.com/docs/pccomptaw/help/FICHE_TECHNIQUE.htm تاريخ الإطلاع : 2026/03/23 الساعة 13:00

برنامج WINALCO SCF:

تعريفه:

يُعتبر WINALCO SCF برنامجاً مخصصاً لتسيير المحاسبة العامة، يتوافق مع النظام المحاسبي المالي، حيث يتيح للمؤسسات تسجيل ومعالجة مختلف العمليات المحاسبية ومتابعتها بدقة، ابتداءً من إدخال القيود إلى غاية إعداد وعرض القوائم المالية بطريقة مبسطة ومنظمة.

مميزاته:

- أتمتة شاملة لمختلف العمليات المحاسبية (الإدخال، الاستيراد، التصدير)
- التوافق مع برنامج Excel وباقي وحدات Winalco
- إمكانية استيراد القيود المحاسبية (مشتريات، مبيعات، كشوفات بنكية) بشكل مباشر من ملفات Excel.
- إعداد القوائم المالية والحزم الجبائية بطريقة آلية ووفق المعايير المعتمدة.
- معالجة محاسبية متكاملة (فواتير، قيود ،TVA,G50)
- توفير تقارير مفصلة وإحصائيات متنوعة (جداول، رسوم بيانية، تحاليل حسب الزبائن والمناطق...).
- إمكانية البحث في القيود المحاسبية بعدة معايير.
- الربط والتكامل مع برامج أخرى(الأجور، المخزون، والتسيير التجاري).
- حماية البيانات عبر نظام المصادقة وإدارة دقيقة لصلاحيات المستخدمين.
- قابلية التطور بما يتناسب مع نمو المؤسسة واحتياجاتها المستقبلية.

تسهيل متابعة النشاط المحاسبي من خلال واجهة استخدام بسيطة وتنظيم واضح للعمليات.[1]

[1] - https://winalco.dz/produit/winalco-scf تاريخ الإطلاع : 2026/03/23 الساعة 15:45

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصـــل إلى المحاســبة الإلكترونية والبرمجيات المحاســبية من حيث المفهوم، الخصـــائص، المكونات، المتطلبات، الأهداف، إضـــافة إلى مزايا اســـتخدامها ومشاكلها، مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في الجزائر.

وتبين من خلال ذلك أن التحول نحو اســتخدام البرمجيات المحاســبية لم يعد مجرد انتقال من الأســلوب الورقي إلى الرقمي، بل أصــبح يمثل أســلوب عمل متكامل يهدف إلى تحسـين جودة المعلومات المحاسـبية، وتعزيز الشـفافية، وتقليل الأخطاء البشـرية، وضـمان تدفق البيانات المالية بشكل أسرع وأكثر دقة وأمان. كما أن هذا التحول فرضته بيئة الأعمال الحديثة وما تتسم به من تطور متسارع وتنافسية متزايدة، مما جعل تبني هذه الأنظمة ضرورة حتمية للمؤسسات

الفصل الثاني

تمهيد :

تُعدّ القوائم المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي، لما لها من دور في نقل المعلومات المالية من داخل المؤسسة إلى مختلف الأطراف المهتمة بنشاطها. فهي تعكس بصورة منظمة وموثوقة الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج أعمالها خلال فترة زمنية محددة، مما يجعلها أداة أساسية في تقييم الأداء ودعم عملية اتخاذ القرار.

كما تمثل القوائم المالية مدخلاً أساسياً للمحللين الماليين في دراسة الوضع المالي للمؤسسة من حيث الملاءة المالية والربحية والسيولة وغيرها من المؤشرات، وهو ما يساعد المستثمرين والدائنين وباقي المستخدمين على تحليل المعلومات المتاحة واتخاذ قرارات مالية أكثر دقة وفعالية.

وانطلاقاً من هذه الأهمية، سيتم تناول موضوع القوائم المالية من خلال ثلاث مباحث رئيسية، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

المبحث الثالث: تقييم بنود القوائم المالية

.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

القوائم المالية هي وثائق محاسبية تُعدّ بشكل دوري لعرض مركز المنشأة المالي وأدائها الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة, وتُوفّر هذه القوائم رؤية شاملة تساعد مختلف الأطراف المعنية على تقييم أداء المؤسسة وسلامتها المالية.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

تعد القوائم المالية الوسيلة الرئيسية أمام المحاسبة في توصيل المعلومات إلى الأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة ، وهي بمثابة المنتوج الرئيسي للمحاسبة، وتركز هذه القوائم على عرض معلومات تتعلق برأس المال والنتيجة اللذان يرتبطان بوحدة محاسبية قد تتخذ شكل مؤسسة فردية أو شركة (تضامن، مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة)سواء كانت تنشط في القطاع التجاري أو الصناعي أو الخدمي، بهدف تحقيق الربح أو بدونه .[1]

وبعبارة أخرى، تمثل القوائم المالية مجموعة متكاملة من المستندات المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، حيث تتيح تقديم صورة صادقة عن المركز المالي للمؤسسة وأدائها، وكذا التغيرات التي تطرأ على وضعيتها المالية عند إقفال الحسابات.[2]

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية وأهدافها

الفرع الأول : الخصائص النوعية للقوائم المالية

حدد النظام المحاسبي المالي أربع خصائص ينبغي توفرها في القوائم المالية حتى تكون فعالة ومفيدة لمستخدميها ، وتتمثل في:

[1] – بن قطيب علي، حطاب دلال، "أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4(العدد 1)، جامعة تيارت، الجزائر، 2019, ص 9.

[2] – حكيم شبوطي، ابراهيم علي عباس، "مدى أهمية محتوى القوائم المالية للمستثمرين في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3 ، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2019، ص 219.

أولاً: الملاءمة:

حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب ان تكون قادرة على التأثير في القرارات الاقتصادية ، من خلال مساعدة متخذي القرار على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل كما تمكنهم من تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة.

ثانياً: المصداقية:

هي أن تعكس القوائم المالية الواقع الاقتصادي للمؤسسة بصورة صادقة، حيث تكون المعلومات كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء الجوهرية، مما يضمن تمثيل العمليات والأحداث تمثيلا أمينا يعبر عن حقيقتها.

ثالثاً: الوضوح

ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية واضحة وسهلة الفهم بالنسبة للمستخدمين الذين تتوفر لديهم إرادة دراسة المعلومة ومعرفة معقولة بالأعمال والمحاسبة،

رابعاً: قابلية المعلومة للمقارنة

تتيح المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمستخدمين إجراء مقارنات داخل المؤسسة نفسها أو بين مؤسسات مختلفة، مما يساعدهم على تقييم وضعيتها المالية وأدائها والتغيرات التي تطرأ عليها. ويترتب على ذلك إلزام المؤسسات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المعتمدة، وعن أي تغيير يطرأ عليها، وكذا آثار هذا التغيير.[1]

[1] - طفيش محمد، "مدى التزام المؤسسات بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، كلية العلوم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2014, ص 18 .

الفرع الثاني :أهداف القوائم المالية

- تهدف القوائم المالية إلى تزويد المستخدمين بمعلومات دقيقة حول الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات، وذلك من خلال عرض الميزانية، وتوضيح الكفاءة عبر جدول حسابات النتائج، وتوضيح التغيرات في وضعية الخزينة بواسطة جدول سيولة الخزينة ، بما يلبّي احتياجات مختلف المستعملين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- تُظهر القوائم المالية كذلك نتائج تقييم كفاءة الإدارة في أداء واجباتها، وتساعد على محاسبتِها بشأن الموارد المؤتمنة عليها. ويستفيد المستخدمون الراغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومساءلتها من هذه المعلومات لاتخاذ قرارات اقتصادية، مثل الاستمرار في الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو التخلي عنها، أو حتى تقرير ما إذا كان من الضروري تغيير الإدارة [1]
- تقديم معلومات موثوقة عن العناصر الاقتصادية للشركات، وذلك بهدف قياس أماكن الضعف والقوة، ومعرفة مصادر الاستثمار والتمويل.
- تقديم معلومات عن التغيرات في إجمالي الموارد الناتجة عن الأنشطة الموجهة لتحقيق الأرباح، بهدف تحديد العوائد المتوقعة من الاستثمار، وقياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الموردين والدائنين، وكذا إظهار قدرتها على سداد الضرائب.
- متابعة المعلومات التي تُمكّن من تقدير حجم ودرجة المخاطر المؤثرة على التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن نشاط الشركة.

[1] - إبراهيم بوعزيز، "مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4 (العدد 2)، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، 2021، ص 51.

- الإفصاح عن كافة المعلومات الملائمة التي تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية، بما يتيح لهم قاعدة معرفية متكاملة حول وضعية المؤسسة[1]

المطلب الثالث : مستخدمو القوائم المالية

يمكن التمييز بين صنفين رئيسيين من مستخدمي القوائم المالية:

الصنف الأول يضم المستخدمين ذوي العلاقة المباشرة، مثل الملاك الحاليين والمحتملين، إدارة المؤسسة، المقرضين، الموردين، العاملين والمساهمين.

أما الصنف الثاني فيشمل المستخدمين ذوي العلاقة غير المباشرة، كالمحللين الماليين، ومروّجي الأوراق المالية، والهيئات المختصة بإصدار المعايير المحاسبية ونشر المعلومات المالية، إضافة إلى النقابات العمالية وغيرها.

وعليه، تُعدّ القوائم المالية على أساس أنها ذات أغراض عامة، بهدف تلبية احتياجات مجموعة واسعة من المستخدمين، مع التركيز بشكل خاص على احتياجات المستثمرين والمقرضين الذين لا يملكون سلطة الوصول إلى المعلومات الداخلية.[2]

وتتمثل أهم فئات مستخدمي القوائم المالية فيما يلي:

1-المستثمرون

يُعدّ المستثمرون من أبرز مستخدمي القوائم المالية، سواء كانوا من المساهمين الحاليين أو من المستثمرين المحتملين. إذ يحتاج هؤلاء إلى معلومات مالية متجددة وموثوقة تُمكّنهم من تقييم فرص الاستثمار المتاحة، والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المختلفة، واتخاذ

[1] - طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، "مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 4 (العدد 2)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص 101.

[2] - مداحي عثمان، "أهداف القوائم المالية", مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 7, جامعة البليدة، الجزائر، 2012 , ص 47 .

القرارات المتعلقة بتوظيف مواردهم بشكل رشيد، سواء بالاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو تقليصها أو تحويلها إلى مؤسسات أخرى.

ويعطي المستثمرون أهمية خاصة لتحليل العائد والمخاطرة عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، حيث تُعد هذه العناصر المحدد الرئيس في الحكم على جدوى الاستثمار واستمراريته. ومن ثمّ، فإن القوائم المالية تُشكّل بالنسبة لهم أداة أساسية لتقدير الأداء المالي للمؤسسة، واستشراف قدرتها على تحقيق أرباح مستقبلية والمحافظة على استقرارها المالي.

2-المقرضون

يمثّل المقرضون فئة تتحمّل مخاطرة أكبر في حالة الظروف السيئة مقارنة بالمنفعة المحدودة التي يحصلون عليها في حالة الازدهار, يعد هذا الاختلال بين المخاطرة والعائد العامل الرئيسي الذي يوجّه نظرتهم ويؤثر في أسلوبهم لتحليل امكانية منح الائتمان.

يهتم المقرضون عند تحليل الإمكانات المستقبلية للمؤسسة أساسًا بضمان قدرتها على تسديد القروض مع الفوائد، وذلك من خلال تحليل التدفقات النقدية المستقبلية ومدى استقرارها وقابليتها للاعتماد عليها، فضلاً عن معرفة القيمة السوقية للأصول المرهونة، باعتبارها ضمانا مباشرا يوفر درجة من الأمان ويحدّ من الخسائر في حال تعثر المؤسسة عن السداد

و يستخدم المقرضون أساليب تحليل متنوعة ومعايير تقييم مختلفة بحسب مدة القرض وضماناته والغرض منه.

ويُعد تحليل الربحية عنصرًا أساسيًا في تقدير أمان القروض وضمانها، حيث يُعطى اهتمام خاص لهيكل رأس المال لما له من ارتباط مباشر بالمخاطرة وهامش الأمان المتاح للمقرضين. حيثُ تُعتبر العلاقة بين حجم الديون وحقوق الملكية مؤشرًا مهمًا على كفاية رأس المال في توفير الحماية ضد الخسائر المحتملة.

3-الإدارة:

تحتاج إدارة المؤسسة إلى معلومات دقيقة لتقييم وضعها المالي، وقياس مستوى ربحيتها، ومتابعة مدى تقدمها وتطورها، ولتحقيق ذلك تستعين الإدارة بمجموعة من الطرق والأدوات والوسائل التي تمكّنها من مراقبة وضع المؤسسة وتحليله، ومن أبرزها تحليل القوائم المالية باستخدام أساليب التحليل المالي المختلفة.

4-الجهات الحكومية

تستعمل الجهات الحكومية المعلومات الواردة في القوائم المالية لرسم السياسات على المستوى الوطني، كما تحتاج إدارة الضرائب إلى البيانات المالية الخاصة بالشركات والمؤسسات من أجل احتساب الضرائب المستحقة عليها.

5-مدققو الحسابات

يحتاج مدققو الحسابات إلى جميع المعلومات والإيضاحات الضرورية لإبداء آرائهم بشكل محايد حول مدى مصداقية البيانات الواردة في القوائم المالية وموضوعيتها، والتأكد من أنها أُعدّت وفقًا للمعايير المحاسبية المعتمدة مع احترام القواعد والإجراءات المتعارف عليها.

6-العاملون

يحتاج العاملون في الشركة إلى معلومات تتعلق بمستوى الأمان الوظيفي وفرص التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، إضافةً إلى بيانات تساعدهم في دعم مطالبهم الرامية إلى تحسين أوضاعهم المهنية.

7-الموردون

يحتاج الموردون إلى معلومات تمكّنهم من تقدير مدى قدرة الشركة على أن تكون عميلًا موثوقًا قادرًا على سداد ديونه في الوقت المناسب.

8-العملاء

يحتاج العملاء إلى معلومات تساعدهم في التنبؤ بالوضع المستقبلي للشركة ومدى قدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع السلع [1].

[1] -مداحي عثمان، مرجع سابق ص 48 .

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

يشكّل عرض القوائم المالية خطوة أساسية لإبراز نتائج نشاط المؤسسة ووضعها المالي بطريقة مبسطة، حيث يحدد النظام المالي المحاسبي القواعد التي تنظم هذا العرض وتبيّن المعلومات التي تتضمنها كل قائمة، مما يضمن وضوحها ويساعد مستعمليها على فهم وضع المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة

المطلب الأول : الميزانية وجدول حسابات النتائج

الفرع الأول :الميزانية

أ-تعريف الميزانية

الميزانية أو قائمة المركز المالي هي تصوير لحالة المؤسسة المالية في لحظة زمنية محددة (تاريخ إعدادها)، حيث تتكون محتوياتها من عناصر لحظية تُعرف محاسبيًا بـ"الأرصدة"، تمييزًا لها عن التيارات أو التدفقات في قوائم مالية أخرى مثل حساب النتائج وقائمة التدفقات النقدية.[1]

ويمكن وصف الميزانية بأنها قائمة استثمار، حيث تعرض وتُحلل مصادر الأموال (سواء كانت مقترضة أو مملوكة كرأس مال) وكيفية استثمارها في مختلف أصول الشركة، أي أوجه الاستخدام. وهذا الوصف يؤكد أن الميزانية تُعد بياناً عن مصادر الأموال واستخداماتها، مرتبة وفق قواعد محاسبية متعارف عليها.[2]

[1] - طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، مرجع سابق، ص 102.

[2] - ناظم حسن الشريفي،سعود جايد العامري، "المحاسبة المتقدمة في الشركات"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 61 .

ب-المعلومات الأساسية الواجب عرضها في الميزانية

في الأصول :

- التثبيتات المعنوية
- التثبيتات العينية
- الاهتلاكات
- المساهمات
- الأصول المالية
- المخزونات
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية

في الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر في حالة شركات والاحتياطيات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة منتوجات مثبتة مسبقا.
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية .[1]

[1] - القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 ، "يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها " ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، الباب الثاني ، الفصل الثاني الميزانية ، العدد 19 ، الصادر 25 مارس 2009 ص 23 .

د- عرض الميزانية

الجدول رقم 01 يمثل الميزانية من جانب الأصول :

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، الصادر 25 مارس 2009 ، ص 28

الجدول رقم 02 يمثل الميزانية من جانب الخصوم :

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، الصادر 25 مارس 2009 ، ص 29

الفرع الثاني: حسابات النتائج

أ-تعريف حسابات النتائج

حســـابات النتائج هي بيان مالي يلخص للأعباء (المصـــروفات)والمنتوجات (الإيرادات) التي حققها الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويهدف إلى إبراز النتيجة الصافية للسنة المالية سواءاً كانت ربحاً أو خسارة.، كما يشتمل على بيانات السنة الحالية والسنة السابقة مما يمكن مستخدمي الكشوف المالية من مقارنة النتائج المحققة خلال سنتين متتاليتين

ونميز بين نوعين من حسابات النتائج هما:

1-**حســـب الطبيعة:** تُرتَّب الأعباء والإيرادات وفقًا لنوعها، مما يتيح تجميع مجاميع التسيير الأساسية، وتعتبر هذه الأرصدة وسطية تُستخدم لاحقًا لتحديد النتيجة الصافية للسنة المالية.

2-**حسب الوظيفة:** تُصنَّف الأعباء والإيرادات حسب الوظيفة التي تسببت فيها [1]

منتجا يلي:

ب-المعلومات الأساسية الواجب عرضها في حسابات النتائج:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها و الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش، الإجمالي، القيمة المضافة، فائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية
- المنتوجات المالية والأعباء المالية
- أعباء المستخدمين

[1] - زويتة محمد الصالح، "دور حساب النتائج حسب الطبيعة -وفق النظام المحاسبي المالي -في قياس أداء المؤسسة"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 23، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014، ص 120.

- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة
- المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التشبينات العينية.
- المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية(منتجات واعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة .[1]

[1] - القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 ، "يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها " ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، الباب الثاني ، الفصل الثالث جدول حساب النتائج ، العدد 19 ، الصادر 25 مارس 2009 ص 24 .

د- عرض جدول حساب النتائج :

يمثل الجدول رقم 03 جدول النتائج حسب الطبيعة :

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الاعمال			
تغير مخزونات للمنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 - إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 - استهلاك السنة المالية			
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و للمؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 - النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 - النتيجة المالية			
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9 - النتيجة غير العادية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، الصادر 25 مارس 2009 ، ص 30

يمثل الجدول رقم 04 جدول النتائج حسب الوظيفة :

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، الصادر 25 مارس 2009 ، ص 31

المطلب الثاني : جدول سيولة الخزينة وجدول التغير في الأموال الخاصة

الفرع الأول : جدول سيولة الخزينة

أ-تعريف جدول سيولة الخزينة

- جدول سيولة الخزينة هو كشف مالي يُعدّ على أساس نقدي، ويُعتبر أداة تحليلية تسمح بدراسة تطور الوضعية المالية للمؤسسة من سنة إلى أخرى، من خلال عرضها للتدفق النقدي الداخل والخارج لكافة العمليات والأنشطة التي تحدث في المؤسسة خلال السنة المالية [1]
- وتنقسم التدفقات النقدية في جدول سيولة الخزينة إلى ثلاث أقسام، وهي:
- التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال: هي التدفقات الناتجة عن النشاط العادي للمؤسسة، وتشمل المقبوضات من بيع السلع والخدمات والمدفوعات المرتبطة بشراء البضاعة ودفع المصاريف التشغيلية. وباعتبارها أنشطة مستمرة، فإن تقديرها مستقبلاً يبيّن قدرة المؤسسة على توليد نقدية كافية لتغطية احتياجاتها.
- التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار: تمثل النقدية الناتجة عن عمليات اقتناء أو التصرف في الأصول طويلة الأجل والممتلكات والاستثمارات التي تستخدم لتوليد الإيرادات والدخل خلال الفترة الحالية أو المستقبلية.
- التدفقات النقدية من أنشطة التمويل: هي التدفقات المرتبطة بالحصول على الموارد من المالكين أو إعادتهم لهم، وكذلك بالحصول على التمويل من المقرضين أو سداد القروض لهم. وتشير الأنشطة التمويلية إلى العمليات التي تؤدي إلى تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض داخل المؤسسة. وتُستخدم هذه التدفقات النقدية كمؤشر على مدى قدرة الشركة على توفير النقدية أو استخدامها من خلال

[1] - رقية شطيبي، "جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 5 (العدد 2)، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018، ص .463

أدوات التمويل المختلفة مثل الأسهم والسندات والقروض، إضافةً إلى بيان مدى قيامها بتوزيع الأرباح على المساهمين.[1]

ب- إعداد جدول سيولة الخزينة

ضمن النظام المحاسبي المالي حدد المشرع الجزائري طريقتين لإعداد جدول سيولة الخزينة وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، مع ترك حرية الاختيار للشركة.

الطريقة المباشرة: وفقاً لهذه الطريقة، تتم تسوية عناصر الدخل والنفقات لتعكس بشكل مباشر المقبوضات والنفقات النقدية للفترة الحالية، في شكل قائمة مختصرة للإيرادات والمصروفات

الطريقة غير المباشرة: بموجب هذه الطريقة، يتم بدء صافي الدخل وتعديله مع بعض التعديلات الضرورية للوصول إلى التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية

تحصل الطريقة غير المباشرة على اسمها لأنها تبدأ بصافي الدخل على أساس الاستحقاق وتتحول إلى أساس نقدي[2]

[1] - مبسوط هوارية، بوخرص أحمد أمين، تخربين وليد، "أهمية قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 5 (العدد 2)، جامعة بلحاج بوشعيب، الجزائر، ص 337-338 .

[2] - عباس ديده، "دور قائمة التدفقات النقدية في تفسير السياسات المالية للشركات"، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 8 (العدد 1)، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر، ص3 .

د – عرض جدول سيولة الخزينة

يمثل الجدول رقم 05 جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة :

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، الصادر 25 مارس 2009 ، ص 35

يمثل الجدول رقم 06 جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة الغير المباشرة :

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، الصادر 25 مارس 2009 ، ص 36

الفرع الثاني : جدول التغير في الأموال الخاصة

أ- تعريفه:

يشـكل جدول تغير الأموال الخاصـة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصـل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

ب-المعلومات الأساسية الواجب عرضها في جدول التغير في الأموال الخاصة:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسـبية وتصـحيحات الأخطاء المسـجل تأثيرها مباشـرة كرؤوس أموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع الانخفاض، التسديد.....).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.[1]

[1] - القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 ، "يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها " ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، الباب الثاني ، الفصل الخامس جدول تغير الأموال الخاصة ، العدد 19 ، الصادر 25 مارس 2009 ص 26-27 .

د – عرض جدول التغير في الأموال الخاصة :

يمثل الجدول رقم 07 التغير في الأموال الخاصة :

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، الصادر 25 مارس 2009 ، ص 37

المطلب الثالث: ملحق الكشوف المالية

تعد الملاحق جزءاً لا يتجزء من القوائم المالية ،إذ تقدم شـــروحاً وتفســـيرات مكملة للمعلومات المدرجة فيها، مما يساعد على فهم وتضيح العناصر التي يصعب تفسيرها ، وتُعد الملاحق وفق مبادئ محاسبية محددة لتكون واضحة وموجزة وذات أهمية نسبية. [1]

و يشـــمل ملحق الكشـــوف المالية المعلومات المتعلقة بالنقاط التالية، عندما تكون هذه المعلومات ذات أهمية أو مفيدة لفهم العمليات المدرجة في الكشوف المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الحزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضـاء مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.
- تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم وكل فصل أو باب من أبواب الميزانية حســـابات النتائج، وجدول ســـيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب في الملاحظات الملحقة.
- إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال الســـنة المالية ولم تؤثر في وضـــع الأصـــل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح غير أن

[1] - مايكل جريفين(Michael Griffin) ، "كيفية قراءة وتفسير القوائم المالية"، ترجمة :أحمد عبد الله الصباغ، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2023، مصر، ص 64.

هذه الحوادث تكون موضـــوع إعلام لها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو القوائم المالية

- المعلومـــات ذات الطابع الـــعام أو التي تـــعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.[1]

[1] - القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 ، "يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها " ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، الباب الثاني ، الفصل السادس الملاحق ، العدد 19 ، الصادر 25 مارس 2009 ص 27 .

المبحث الثالث: تقييم بنود القوائم المالية

يُعدّ تقييم بنود القوائم المالية خطوة أساسية لضمان عرض صادق ودقيق للوضعية المالية للمؤسسة، من خلال تحديد قيمة مختلف عناصر الأصول والخصوم وفق قواعد محددة، ويساعد ذلك في إظهار النتائج الحقيقية للنشاط خلال الفترة المالية. كما يتيح لمستخدمي القوائم المالية فهماً أوضح لاتخاذ القرارات المناسبة

1- المطلب الأول: تقييم بنود الأصول

الفرع الأول : التثبيتات العينية والمعنوية

أ- تعريف التثبيتات العينية والمعنوية :

التثبيتات العينية او ما تُعرف أيضا بالأصول الثابتة الملموسة أو العينية هي كل أصل تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات والإيجار والاستعمال للأغراض الإدارية، والذي يفترض أن تتجاوز مدة استعماله داخل المؤسسة إلى ما بعد السنة المالية, تتميز هذه التثبيتات بوجودها الملموس إضافة لهدف الاحتفاظ بها والمتمثل في الحصول على إيراد وليس قصد البيع في النشاط العادي للمؤسسة..

تنقسم التثبيتات العينية إلى:

1-**التثبيتات المملوكة الخاضعة للإهتلاك:** وهي تلك التي تمتلكها المؤسسة لفترة حياة إنتاجية محددة، مثل المباني، الآلات الصناعية، السيارات، والأثاث.

2-**الأراضـــي:** وهي التثبيت المادي الوحيد الذي لا يخضــع للإهتلاك بسـبب عدم تحديد مدة حياته الإنتاجية، ويتم التعامل معه عبر عملية إعادة التقييم فقط، باســـتثناء الأراضي ذات الطبيعة الخاصة مثل المناجم والمقالع التي تُخضع للإهتلاك[1]

أما التثبيت المعنوي فهو أصـــل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي مراقب و مســـتعمل في إطار أنشـــطته العادية ، والمقصـــود منه مثلا المحل التجاري المكتســـب والعلامات وبرامج المعلوماتية أو رخص الاســـتغلال الأخرى والإعفاءات ومصـــاريف تنمية حقل منحمي موجه للاستغلال التجاري[2]

ب- الإعتراف بالتثبيتات العينية والمعنوية:

طبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصـول يدرج التثبيت العيني أو المعنوي في الحسـابات كأصـل إذا كان:

- من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى الكيان
- من الممكن تقييم تكلفة الأصل بصورة عادلة

ج- تقييم التثبيتات العينية والمعنوية:

يُدرج التثبيت في الحسابات بتكلفته المنسوبة إليه مباشرة، والتي تشمل مجموع تكاليف الاقتناء، التركيب، الرســـوم المدفوعة والأعباء المباشـــرة الأخرى. أما المصـــاريف العامة، الإدارية، ومصـاريف الانطلاق في النشـاط، فلا تُدرج ضـمن هذه التكاليف، كما أن تكلفة أي تثبيت ينتجه الكيان لنفسه تتضمن تكلفة العتاد واليد العاملة وأعباء الإنتاج الأخرى.

[1] - بنكوس مختار، "إعادة تقييم التثبيتات المادية بين واقعية النظام المحاسبي المالي والإشكالية الجبائية"، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 11 (العدد 1)، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022، ص 629 .

[2] - عدنان مقدم، "محاسبة الأصول المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي"، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 5، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016، ص 31 .

أما بخصوص التقييم اللاحق، فوفق المعالجة المرجعية المنصوص عليها، يتم إدراج أي تثبيت عيني في الحسابات عقب إدراجه الأول على أساس تكلفته الأصلية مطروحًا منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة.

غير أنه يُسمح للكيان باعتماد معالجة أخرى، تتمثل في إدراج كل تثبيت عيني بعد تسجيله الأولي على أساس قيمته المعاد تقييمها، أي قيمته الحقيقية بتاريخ إعادة التقييم، مطروحًا منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة، على أن تتم عمليات إعادة التقييم بصفة منتظمة حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات العينية بشكل كبير عن القيمة التي كان يمكن تحديدها باستخدام القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال.

وفيما يخص نتائج إعادة التقييم، فإن ارتفاع القيمة المحاسبية للأصل يُسجل كزيادة ضمن رؤوس الأموال الخاصة تحت عنوان "فارق إعادة التقييم"

أما في حالة تسجيل خسارة في القيمة (إعادة تقييم سلبية)، فتُحمّل هذه الخسارة أولًا على فارق إعادة التقييم المثبت سابقًا ضمن رؤوس الأموال الخاصة لنفس الأصل، ويُدرج الرصيد المتبقي (إن وُجد) كعبء ضمن الأعباء[1]

الفرع الثاني : التثبيتات المالية

أ- تعريف التثبيتات المالية:

التثبيتات المالية هي الأسهم والسندات والديون التي تمتلكها المؤسسة مع القدرة والرغبة في الاحتفاظ بها لفترة طويلة، أو حتى تاريخ الاستحقاق في حالة السندات. تُسجل هذه الأصول غير الجارية في أحد الحسابين 26 أو 27، حسب نية وهدف الإدارة من اقتنائها.

[1] - القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 ، "يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها " ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، الباب الثاني ، العدد 19 ، الصادر 25 مارس 2009 ص 08 .

- **الأسهم:**هي أوراق مالية تمثل حصة المساهم في رأس مال الشركة، وتُعد سندات قابلة تصدرها الشركات لتجسيد جزء من رأس مالها
- **السندات** :هي صكوك تمثل قرضًا طويل الأجل، تنشأ بموجب اتفاق بين المقترض (المؤسسة) والمقرض (المستثمر)، وتكون قابلة للتداول وغالبًا ما تُصدر عن طريق الاكتتاب العام[1]

ب- تقييم التثبيتات المالية:

عند التقييم الأولي، تدرج هذه الأصول عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة، ومصاريف البنك ولكن لا تندرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب

أما بخصوص التقييم اللاحق، فتُعامل المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تم اقتناؤها بغرض التنازل عنها لاحقًا، إضافة إلى السندات المثبتة لنشاط المحفظة، كأدوات مالية متاحة للبيع، ويتم تقييمها بعد إدراجها الأولي بالقيمة الحقيقية. وتُحدد هذه القيمة كما يلي:

بالنسبة إلى السندات التي تم تسعيرها، بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية

بالنسبة إلى السندات التي لم يتم تسعيرها بقيمتها التفاوضية المحتملة ويمكن تحديد هذه القيمة انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة على العموم.

ويدرج في الحسابات ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من هذا التقييم بالقيمة الحقيقية مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع الرؤوس الأموال الخاصة. في الحسابات ما

[1] - مباركي سارة، عبدي نجوى، "تقييم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي والإفصاح عنها"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في محاسبة وتدقيق ، كلية العلوم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص 14 .

يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من هذا التقييم بالقيمة الحقيقية مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع الرؤوس الأموال الخاصة.[1]

الفرع الثالث :المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ:

أ- تعريف المخزونات

تعرف المخزونات بأنها جميع عناصـــر الأصـــول التي يتم اقتناؤها بغرض إعادة بيعها ضمن النشاط العادي للمؤسسة، أو تكون في شكل منتجات قيد الإنجاز، أو مواد أولية ولوازم تُستهلك أثناء العملية الإنتاجية أو عند تقديم الخدمات.[2]

تشـــمل تكلفة المخزونات جميع التكاليف المقتضـــاة لإيصـــال المخزونات إلى المكان وفي الحالة التي توجد عليها :

- تكاليف الشراء(المشتريات, المواد القابلة للاستهلاك, المصاريف المرتبطة بالمشتريات)
- تكاليف التحويل (مصـاريف المسـتخدمين والأعباء الأخرى المتغيرة والثابتة باسـتثناء الأعباء التي يمكن تحميلها لأي استعمال غير أمثل لقدرة الإنتاج في الكيان)
- المصـاريف العامة، المصـاريف المالية والمصـاريف الإدارية المنسـوبة بشـكل مباشـر إلى المخزونات.

تحسب هذه التكاليف إما على أساس التكاليف الحقيقية، وإما على أساس تكاليف محددة مسبقا (التكاليف الموحدة القياسية)التي تتم مراجعتها بانتظام تبعا للتكاليف الحقيقية.

تدرج أية خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصـــافية لإنجاز هذا المخزون، وتحدد خســـائر القيمة في

[1] - القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 ، مرجع سابق ص 12-13 .

2 - جمال عمورة، "المعالجة المحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها"،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 2 ,جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2011، ص 68 .

المخزونات مادة بمادة، أو في حالة أصول متعاوضة فئة بفئة، ويتم تقييم السلع عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما باعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج(FIFO) وإما بالتكلفة الوسطية المرجحة.

المطلب الثاني :تقييم بنود الخصوم

الفرع الأول : مؤونات المخاطر والأعباء:

تعرف المؤونة على أنها التزام مالي يكون تاريخ استحقاقه أو قيمته غير محددين بدقة وعليه، فهي تُستخدم لتقدير خسارة أو عبء محتمل، أما إذا كانت النفقة مؤكدة ونهائية، فيتم تسجيلها كعبء واجب الدفع وليس كمؤونة[1]

وتدرج في الحسابات في الحالات الآتية :

- عندما يكون لكيان التزام راهن(قانوني أو ضمني)ناتج عن حادث مضى
- عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام
- عندما يمكن القيام بتقدير هذا الإلزام تقديرا موثوقا منه

ويُدرج المبلغ المسجّل ضمن حسابات مؤونات الأعباء في نهاية السنة المالية على أساس أفضل تقدير للنفقات التي يتعين تحملها إلى غاية زوال الالتزام المعني, كما تخضع هذه المؤونات لإعادة التقدير عند إقفال كل سنة مالية.

الفرع الثاني : القروض والخصوم المالية الأخرى:

يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.

[1] - ياسمين لعلايبية، "أثر تكوين المؤونة على النتيجة المحاسبية والنتيجة المحاسبية"، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 2 (العدد 1)، جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر، 2020، ص .115

وبعد الاقتناء، تقوم الخصـــوم المالية من غير الخصـــوم تلك التي تمت حيازتها لأغراض معاملة تجارية حســـب التكلفة المهتلكة، باســـتثناء الخصـــوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقيم بقيمتها الحقيقية.[1]

تُسـجَّل تكاليف القروض كأعباء مالية ضـمن نتائج السـنة التي تحققت فيها ، ما لم يتم إدماجها في تكلفة أصـل، إذ تُضـاف كلف الاقتراض المرتبطة مباشـرة باقتناء أو بناء أو إنتاج أصـــل يتطلب فترة تحضـــير تتجاوز 12 شـــهرًا، إلى تكلفة هذا الأصـــل كالعقارات الاستثمارية أو بعض المخزونات.

ويتوقف إدماج هذه التكاليف عند حدوث توقف في نشـاط الإنتاج، كما ينتهي أيضًـا بمجرد استكمال الأعمال اللازمة لجعل الأصل جاهزًا للاستعمال أو البيع.

المطلب الثالث: تقييم الايرادات والأعباء الناتجة عن بعض العناصر:

الفرع الأول : الإعانات

الإعانات العمومية هي تحويلات لموارد عامة تُمنح بهدف تعويض التكاليف التي تكبّدها أو سيتكبدها المستفيد، نتيجة التزامه بشروط معينة مرتبطة بأنشطته السابقة أو المستقبلية..

تُسـجَّل الإعانات في الحسابات كمنتوجات ضـمن حساب النتائج خلال سنة مالية واحدة أو على عدة سـنوات، وفق نفس وتيرة التكاليف التي جاءت لتعويضـها. وبالنسـبة للتثبيتات القابلـة للاهتلاك، تُعتبر الكلفـة هي قيمـة الاهتلاك، لـذلـك تُـدرج الإعـانـات المرتبطـة بهـا كمنتوجات بما يتناسـب مع الاهتلاك المسـجّل. أما في عرض الميزانية، فتُصـنَّف الإعانات المرتبطة بالأصول ضمن المنتوجات المؤجلة.

[1] - القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 ، مرجع سابق ص 14-15 .

يؤخذ من جديد بالإعانة التي تمول تثبيتا غير قابل للاهتلاك وتنشـــر على مدى المدة التي يكون فيها التثبيت غير قابل للتصـرف. وإذا لم يكن هناك شـرط عدم قابلية التصـرف، فإن الإعانة تسجل من جديد في شكل نتيجة على مدى 10 أعوام حسب طريقة خطية

لا تُدرج الإعانات العمومية، بما فيها الإعانات النقدية المقوّمة بقيمتها الحقيقية، في حسـاب النتائج أو كأصل، إلا عند توفر ضمان معقول يتمثل في:

- التزام الكيان بالشروط المرتبطة بهذه الإعانات
- التأكد من استلام الإعانات.

الفرع الثاني: الأعباء والمنتوجات المالية

تؤخذ الأعباء والمنتوجات المالية في الحسـبان تبعاً لانقضـاء الزمن، وتُلحق بالسـنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها.

أما العمليات التي يتم فيها الحصـول على تأجيل في الدفع أو منحه بشـروط أقل من شـروط السـوق، فتُدرج في الحسـابات بقيمتها الحقيقية، بعد خصـم المنتوج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل.

ويمثل الفرق بين القيمة الاســـمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية تكلفة تقديرية للقرض المتحصـل عليه أو الممنوح، ويُسـجَّل كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكمنتوجات مالية في حسابات البائع. [1]

[1] - القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 ، مرجع سابق ص 18 .

خلاصة الفصل :

في ختام هذا الفصل، يتضح أن القوائم المالية تُشكل نظاماً متكاملاً من المعلومات لا يقتصر دوره على رصد الأرقام فحسب، بل يمتد ليكون أداة لتقييم أداء الإدارة ومحاسبتها، ويظهر هذا التكامل من خلال اعتماد القوائم المالية على مجموعة من العناصر المترابطة، تتمثل في الميزانية، وجدول حسابات النتائج، وجدول سيولة الخزينة، إضافة إلى الملحق الذي يقدم الإيضاحات اللازمة لفهم وضعية المؤسسة.

كما تستند موثوقية هذه القوائم إلى تطبيق أسس دقيقة في تقييم عناصر الأصول مثل التثبيتات والمخزونات، والخصوم مثل المؤونات، بما يجعل المعلومات المقدمة أقرب إلى الواقع الفعلي للمؤسسة، وذات قيمة عملية وعلمية في دعم عملية اتخاذ القرار.

الفصل الثالث

تمهيد :

بعد اســتعراض الجوانب النظرية المرتبطة بالبرمجيات المحاســبية وجودة القوائم المالية، يأتي هذا الفصـل لتجسيد ما تم التوصـل إليه نظريًا في الواقع العملي من خلال دراسـة حالة بمؤسسة نفطال –المدية– ، ويهدف إلى التعرف على البيئة التي تتم فيها المعالجة المحاسبية داخل المؤســســـة، وفهم كيفية عمل البرمجيات المســتخدمة وتكاملها فيما بينها، ثم تحليل انعكاس اسـتخدامها على جودة القوائم المالية المنتجة، ولتحقيق ذلك، تم تقسـيم الفصــل الى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: تقديم مؤسسة نفطال.**
- **المبحث الثاني: البرمجيات المحاسبية المستخدمة في مؤسسة نفطال.**
- **المبحث الثالث: أثر البرمجيات المحاسـبية المسـتخدمة في المؤسـسـة على جودة المعلومات المالية .**

المبحث الأول: تقديم مؤسسة نفطال

تُعد مؤسسة نفطال من المؤسسات الوطنية الرائدة في مجال تسويق وتوزيع المواد البترولية بمختلف أنواعها عبر كامل التراب الوطني، حيث تعتمد على شبكة تنظيمية ولوجستية واسعة تُمكّنها من ضمان توفير المنتجات البترولية لمختلف فئات الزبائن. وبفضل انتشار هياكلها ومرافقها عبر مختلف مناطق البلاد، تساهم المؤسسة في تلبية احتياجات السوق الوطنية من الوقود ومشتقاته بصورة منتظمة، مما يجعلها فاعلًا رئيسيًا في قطاع توزيع المنتجات البترولية.

المطلب الأول: عموميات حول مؤسسة نفطال

أولا: نشأة مؤسسة نفطال

شهد قطاع توزيع وبيع المواد البترولية في الجزائر قبل الاستقلال هيمنة شركات متعددة الجنسيات مثل ESSO وShell، حيث كانت تحتكر السوقين الداخلية والخارجية، وبعد استرجاع السيادة الوطنية، سعت الجزائر إلى بناء قاعدة اقتصادية قوية، مستفيدة من احتياطاتها الهامة من المحروقات.

في هذا السياق، أُسندت مهام تخزين وتوزيع المحروقات بعد الاستقلال إلى سوناطراك، التي أُنشئت بموجب المرسوم رقم 63/491 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963، حيث تمثلت مهمتها الأساسية في نقل وتسويق المحروقات، وقد توسعت صلاحياتها لاحقًا بموجب المرسوم رقم 66/196 المؤرخ في 22 سبتمبر 1966 لتشمل مجالات البحث والإنتاج وتحويل المحروقات.

وفي إطار إعادة هيكلة القطاع، صدر المرسوم رقم 80/101 بتاريخ 1 أفريل 1980، الذي نصّ على إنشاء المؤسسة الوطنية لتكرير وتوزيع المنتجات البترولية (ERDP)، والتي شرعت في نشاطها بتاريخ 6 أفريل 1981، وتمثلت مهامها في تكرير

البترول الخام وتمييع الغاز الطبيعي وتوزيع المنتجات البترولية على المســـتوى الوطني، بهدف تخفيف الضغط عن سوناطراك وتحسين تنظيم القطاع.

وخلال الفترة الممتدة بين 1983 و1984، شــهدت المؤســســة عدة تطورات تنظيمية، من بينها:

إدماج نشاط غاز البترول المميع (GPL) ضمن هيكلها.

إنشاء 48 وحدة توزيع متعددة المنتجات.

تنظيم أنشطة الصيانة والعبور عبر وحدات متخصصة.

غير أن هذه المؤسسة حُلّت سنة 1987 بموجب المرسوم رقم 87/199، ليتم تعويضها بإنشاء شركتين وطنيتين:

-NAFTEK: مكلفة بتكرير المواد البترولية.

-NAFTAL:مكلفة بتسويق وتوزيع المواد البترولية ومشتقاتها

ويُشــتق اســم "نفطال" من كلمتين: "Naft" وتعني النفط، و"Al" اختصــار لكلمة الجزائر، ليصبح المعنى "نفط الجزائر".[1]

ثانيا: تعريف مؤسسة نفطال

تُعد نفطال، أو الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المواد البترولية (Naftal)، مؤسسة عمومية اقتصادية جزائرية تابعة لـــ سوناطراك بنسبة 100%، ويقع مقرها الرئيسي بالشراقة في الجزائر العاصمة، وتنشط في مجال نقل وتخزين وتسويق وتوزيع مختلف المواد البترولية والوقود عبر التراب الوطني، وتتمثل أهم المنتجات التي تقوم المؤسسة بتوزيعها وتسويقها فيما يلي:

- الوقود بمختلف أنواعه، مثل البنزين، المازوت، البنزين بدون رصاص والبنزين الممتاز.

[1] – – مقابلة مع السيد مدير دائرة المحاسبة والمالية، المدية ، يوم 2025/05/09، الساعة 11:30

- الزيوت والمنتجات المتخصصة.
- الزفت.
- العجلات المطاطية.
- غاز البترول المميع GPL (غاز البروبان المميع).
- وقود الطيران والسفن.
- مواد التشحيم.

وقد حُولت نفطال إلى شركة ذات أسهم تخضع للقوانين والتنظيمات السارية المفعول، لاسيما أحكام القانون التجاري المعدل والمتمم، والأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصخصتها.

كما حُدد رأس مال الشركة بمبلغ خمسة عشر مليارًا وستمائة وستين مليون دينار جزائري (15.660.000.000 دج)، وهو رأس مال مكتتب بالكامل من طرف شركة سوناطراك.[1]

ثالثا: امكانيات مؤسسة نفطال

قامت مؤسسة نفطال بتجهيز وسائل ، هياكل و عمال يساهمون في توزيع المنتجات البترولية، و هذا من أجل رفع أداء المؤسسة من جهة و إتمام المهام المسندة إليها بطريقة جيدة و سريعة من جهة أخرى، بالإضافة إلى تسطير الأهداف المراد بلوغها انطلاقا من وضع قوانين، مخططات و برامج للتنمية.

اولا : اليد العاملة

يبلغ عدد عمال مؤسسة نفطال حوالي 30000 عامل بين دائمين و موقتين موزعين على مختلف التراب الوطني و هم مقسمون إلى ثلاث فئات كالتالي :

-3000 إطار

- 9000تقني

[1] – – مقابلة مع السيد مدير دائرة المحاسبة والمالية، المدية ، يوم 2025/05/09، الساعة 14:30

- 18000منفذ (يد عاملة)

و تذكر هنا أن عدد الموظفين قابل للزيادة خصوصا في فصل الشتاء أين يزيد الطلب على المنتجات البترولية خاصة قارورات الغز المميع مما يستوجب توظيف اليد العاملة بالكم و النوع اللزم المواجهة مثل هذه الازمات.

ثانيا : حظيرة السيارات

تتكون حظيرة السيارات للمؤسسة من عدد كبير من السيارات و المقدر ب 6850 شاحنة مجهزة لنقل الوقود، وبالإمكانيات المتوفرة لديها تضمن مؤسسة نفطال التوزيع بطريقة منتظمة تجعلها تلبي احتياجات الآخرين في مختلف أنحاء الوطن، كما تتضمن تزويد البواخر والطائرات.

ثالثا : شبكة التوزيع

من أجل نقل و توزيع المواد البترولية قامت المؤسسة ب:

1 – تجهيز 67 مركز للتخزين بسعة :

-600000 طن للبنزين

-79000 طن لزيوت التشحيم

-102000 طن لإطارات العجلات

-14000 طن للمنتجات الخاصة

2 – تجهيز 15 وحدة لصياغة الزفت

3 – تجهيز 2010 محطة خدمات منتشرة عبر كافة التراب الوطني وتتمثل هذه المحطات في نقاط بيع المنتجات المسوقة، حيث تعكس نسبة 85 بالمئة من مبيعات الوقود، ويتم استغلالها على أربع حالات مختلفة :

-**الإدارة المباشرة** : 338 محطة تملكها مؤسسة نفطال، و يتم تسييرها من قبل عمال تابعين لمؤسسة نفطال مباشرة.

-**الإدارة الحرة:** 537 محطة انتقلت ملكيتها لمؤسسة نفطال عن طريق التاميم، فتقوم مؤسسة نفطال بكرائها لمجموعة من الخواص وفق عقد كراء بين الطرفين

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال

أولا: لجان مؤسسة نفطال

تتمثل لجان مؤسسة نفطال فيما يلي:

1- اللجنة التنفيذية (Comité Exécutif)

يرأس الرئيس المدير العام اللجنة التنفيذية لمؤسسة نفطال، وتتكون من مدراء الأقسام والمدراء التنفيذيين وتتمثل المهمة الأساسية لهذه اللجنة في تحديد المحاور الإستراتيجية الكبرى للمؤسسة، خاصة في مجالات الشراكة، الأمن، والتسيير.

2- اللجنة التوجيهية (Comité Directeur)

يرأس الرئيس المدير العام اللجنة التوجيهية لمؤسسة نفطال، وتتكون من مدراء الأقسام والمدراء التنفيذيين، وتتمثل مهمتها في مساعدة الرئيس المدير العام في تسيير المؤسسة ومتابعة ومراقبة سير العمل.

3- المستشارون (Conseillers)

تتمثل المهمة الموكلة إلى المستشارين في مساعدة الرئيس المدير العام في أداء مهامه، والمساهمة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالأنشطة الدولية وعلاقات الصحافة والإعلام.

4- رؤساء المشاريع (Chefs de Projet)

تتمثل مهام رؤساء المشاريع في الإشراف على إعداد خطط المشاريع، والتأكد من احترام المواصفات المتعلقة بالمواد والمعدات والأشغال، ثم عرضها على الرئيس المدير العام، إضافة إلى ضمان التسيير الجيد للمشاريع.

ثانيا: فروع مؤسسة نفطال

تحتوي نفطال على ثلاثة فروع رئيسية، تتمثل فيما يلي:

1- فرع الوقود (Branche Carburants)

تتمثل المهام المسندة إلى فرع الوقود في:

تغطية الاحتياجات الوطنية من الوقود في أحسن الظروف.

ضمان تموين وتسويق الوقود عبر كامل التراب الوطني.

ربط ومراقبة وظائف التوزيع، التخزين، النقل، الصيانة والتموين على المستوى الوطني.

ضمان التوزيع الحسن لمنتجات الوقود وزيوت التشحيم.

حماية وصيانة المعدات المتنقلة الخاصة بتوزيع الوقود وزيوت التشحيم، خاصة في مجال الطيران والملاحة.

اقتراح دراسات متعلقة بالاحتياجات في مجال التخزين والتوزيع الخاص بالطيران والملاحة.

2- الفرع التجاري (Branche Commercialisation)

تتمثل مهام الفرع التجاري في:

تسويق المنتجات البترولية وغيرها، إضافة إلى تقديم الخدمات عبر شبكة نقاط البيع.

تسيير ومتابعة ومراقبة العلاقات التجارية مع كبار الزبائن.

مراقبة وتطوير وتسيير شبكة نقاط البيع.

وضع استراتيجية لتطوير شبكة التوزيع.

القيام بعمليات المراقبة والتفتيش الدورية للتأكد من جودة الخدمات واحترام معايير التسيير والأمن.

تنشيط سياسة استقبال الزبائن وتحسين نوعية الخدمات.

إنجاز الدراسات الهادفة إلى تعزيز مكانة المؤسسة في السوق.

اتخاذ الإجراءات التي تسمح بتعظيم تدفقات التوزيع وتقليص التكاليف.

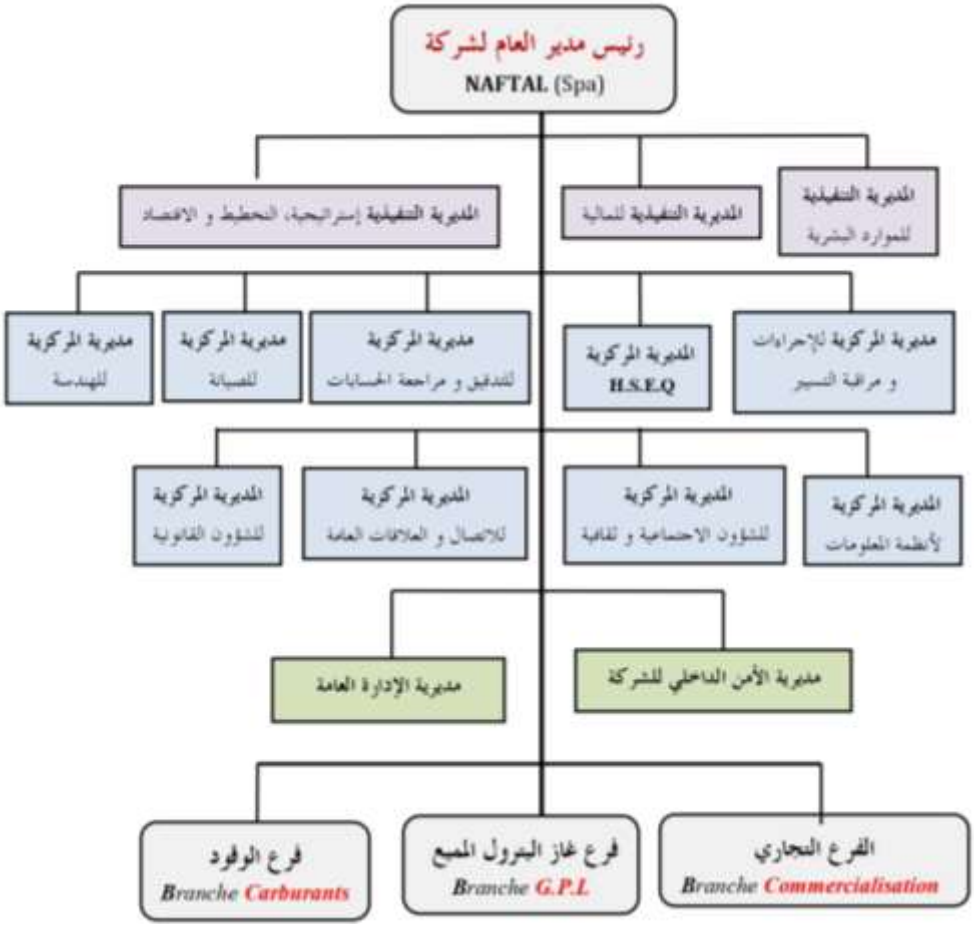
عرض منتجات المؤسسة في السوق والسهر على المحافظة على سمعة الشركة عبر مختلف نقاط البيع.

3- فرع البترول والغاز المميع (Branche GPL – Gaz de Pétrole Liquéfié)

تتمثل مهام هذا الفرع فيما يلي:

- ضمان وفرة الغاز وتوفيره بصفة مستمرة.
- توزيع الغاز عبر كامل التراب الوطني، خاصة خلال فصل الشتاء بسبب ارتفاع الطلب عليه.
- مراقبة نقاط البيع الخاصة بالغاز والبترول المميع

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال



المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات المؤسسة

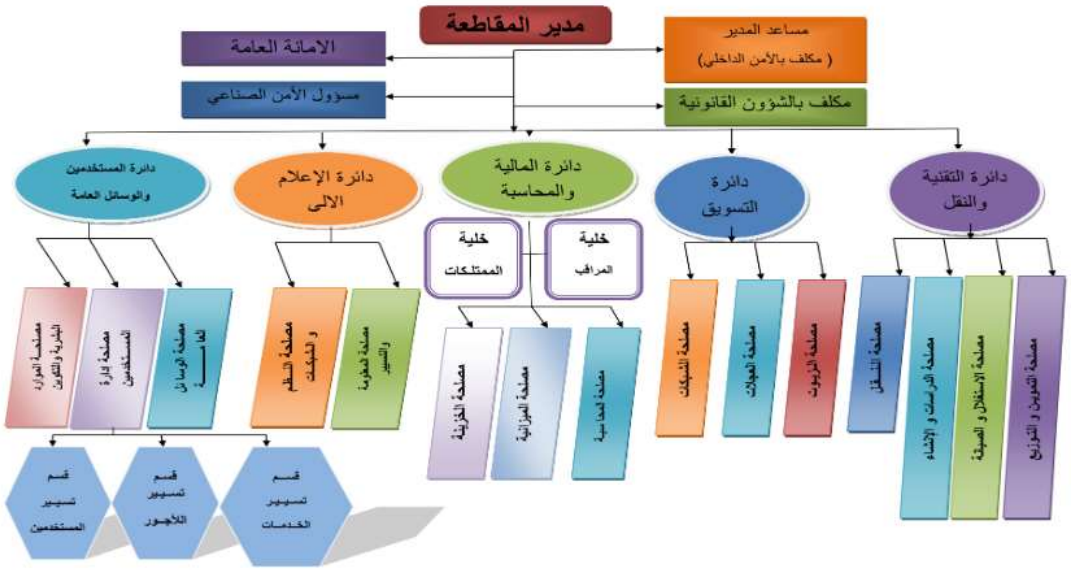
المطلب الثالث: التعريف بمؤسسة نفطال –المدية–

الفرع الأول : تعريف المقاطعة التجارية لنفطال ولاية المدية:

تنتمي مؤســـــســـــة نفطال بالمدية إلى الفرع التجاري، وهي منطقة لتوزيع الوقود، الزيوت ومختلف المنتجات البترولية الأخرى، و تضم مجموعة من والمراكز والوحدات التابعة لها والتي تقع في مواقع جغرافية مختلفة عبر الولايات التالية: المدية، الجلفة، عين الدفلى والمسيلة.

- مركز توزيع الوقود الواقع بالبرواقية.
- مركز المطاط والزيوت بالبرواقية.
- مركز توزيع الوقود الواقع بعين الدفلى.
- مركز المطاط والزيوت بعين الدفلى.
- مركز توزيع الوقود الواقع بالجلفة.
- محطات التوزيع الواقعة بالمسيلة.

الشكل 02 : الهيكل التنظيمي لمؤسسة نفطال مقاطعة المدية



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المؤسسة

المبحث الثاني: البرمجيات المحاسبية المستخدمة في مؤسسة نفطال

عند انتقال الدولة من النظام المحاســـبي SCN الى SCF ســـنة 2010 كان من الضروري على المؤسسات تطوير برامجها بما يتوافق مع التغيرات الطارئة، وفي هذا السياق قامت مؤســـســـة نفطال بتطوير مجموعة من البرمجيات المحاســـبية بهدف التحكم الكامل بتطويرها وصـيانتها وضـمان ملائمتها لخصـائص المؤسـسـة، دون اللجوء الى البرمجيات الجاهزة في السوق.

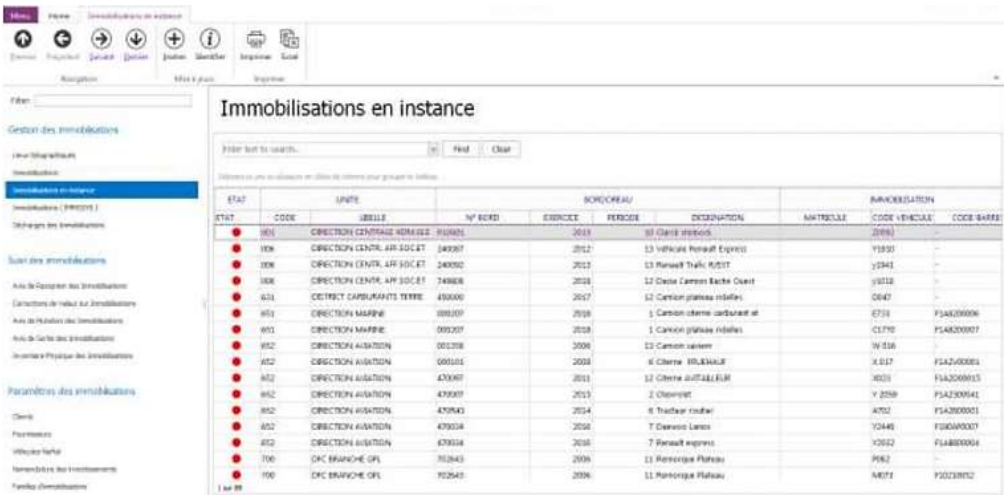
المطلب الأول : برنامج محاســـبة الاســـتثمارات NAFT IMMO و برنامج محاســـبة المخزونات SDCOM وبرنامج محاسبة الخزينة NAFT–Trésorerie

الفرع الأول:برنامج محاسبة الاستثمارات NAFT IMMO

أولا:تعريفه

برنامج NAFT IMMO هو برنامج محاسـبي تعتمد عليه نفطال في تسـيير وتتبع التثبيتات، حيث يُسـتخدم لإنجاز الجرد المادي والمحاسـبي لكافة الأصـول التابعة للمؤسـسـة، وقد تم اعتماده ابتداءًمن سـنة 2019 ليحل محل برنامج IMMO SYS، في إطار تحديث وتطوير أنظمة تسيير الأصول.

واجهة برنامج NAFT IMMO



ثانيا: وظائفه

- تسجيل وتتبع الأصول الثابتة داخل قاعدة بيانات الجرد مع متابعة وضعيتها وقيمتها المحاسبية.
- حساب وتسجيل الاهتلاكات الدورية للتثبيتات بشكل آلي.
- تسيير التثبيتات منتهية الاهتلاك مع الإبقاء على تتبعها مادياً رغم انتهاء قيمتها المحاسبية.
- إخراج التثبيتات من الخدمة عبر البيع أو الشطب مع تسجيل العملية وتوثيق الغرض من ذلك.
- إنشاء الرمز الشريطي لكل أصل ثابت بهدف تسهيل التعرف عليه وتتبع حركته أثناء الجرد المادي.
- إعداد جدول الاهتلاك الذي يوضح تغير قيمة الأصول الثابتة عبر الزمن من خلال تسجيل الاهتلاكات الدورية وتحديد القيمة الصافية لكل أصل.
- إعداد ملف المقاربة مع المحاسبة الذي يسمح بمطابقة بيانات الجرد المادي مع السجلات المحاسبية، وكشف الفروقات إن وجدت لضمان دقة المعلومات.

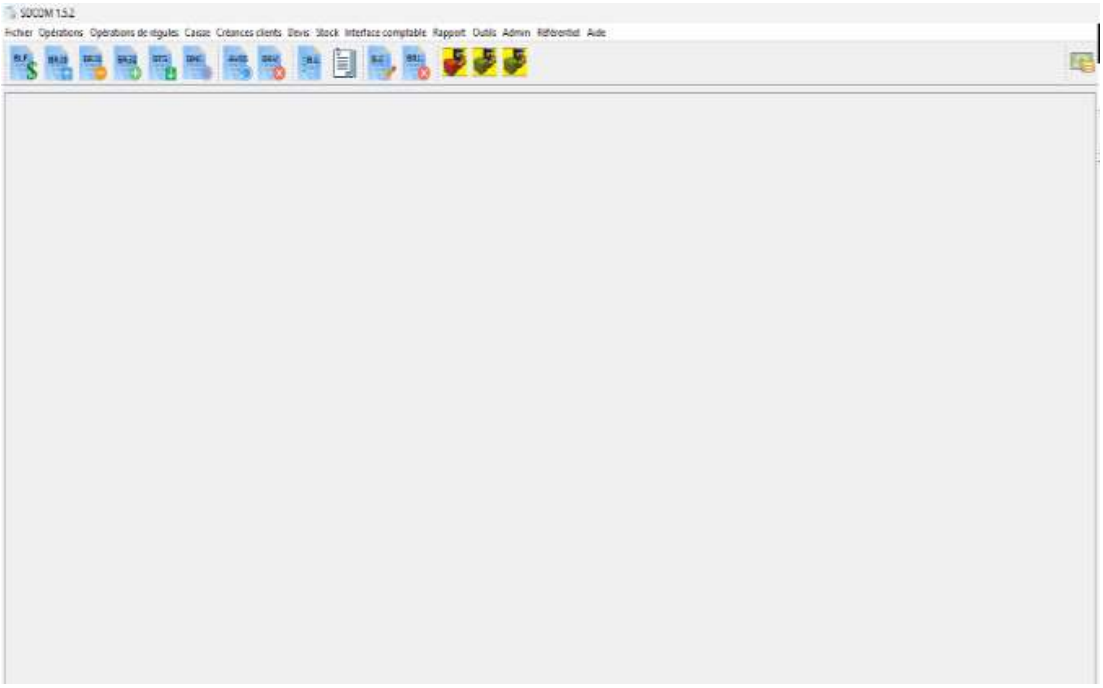
الفرع الثاني: برنامج محاسبة المخزونات SDCOM

أولا:تعريفه

برنامج SDCOM هو برنامج محاسبي يُستعمل على مستوى مراكز التوزيع والتخزين التابعة لمؤسسة نفطال لتسيير عمليات البيع اليومية ومتابعة حركة المخزون، تم اعتماده سنة 2018 ليحل محل برنامج NAFT COM نظرًا لافتقار هذا الأخير إلى الربط الشبكي والتكامل بين مختلف وحدات المؤسسة، و يتيح البرنامج إعداد فواتير البيع وتسجيلها محاسبيًا، مع التحيين التلقائي للمخزون بعد كل عملية بيع، مما يسمح بمتابعة الكميات المتوفرة والكميات المباعة بدقة، ويعتمد البرنامج على نظام صلاحيات يضمن أمن

المعلومات، حيث يتم الولوج إليه بواسطة حسابات خاصة بالمستخدمين مع إمكانية تتبع جميع عمليات الإدخال أو التعديل المنجزة داخل النظام.

واجهة البرنامج



ثانيا: وظائفه

يتيح برنامج SDCOM إصدار مجموعة من السندات والوثائق التجارية والمحاسبية التي تغطي مختلف مراحل تسيير المخزون داخل المؤسسة، وتتمثل فيما يلي

BLF (Bon de Livraison Facturé): سند تسليم مفوتر؛ يُستخدم لإخراج السلع من المخزن مع إصدار الفاتورة للزبون في نفس العملية، أي دمج عمليتي التسليم والفوترة في خطوة واحدة.

BR10 / BR31 / BR32 (Bon de Réception): سندات استلام؛ تُستخدم لتسجيل دخول السلع والبضائع إلى المخازن مع التحقق من مطابقتها عند الاستلام.

BTS (Bon de Transfert de Stock): سند تحويل المخزون؛ يُستعمل لنقل السلع بين المخازن أو مراكز التوزيع داخل المؤسسة.

BMI (Bon de Mouvement Interne): سـند تحويل داخلي؛ يُسـتخدم لتوثيق وتتبع حركات السلع داخل نفس المركز لأغراض الاستهلاك أو التسيير الداخلي.

AV05 (Avoir): إشـعار بالدائنية؛ وثيقة محاسـبية تُسـتخدم لتخفيض أو إلغاء جزئي أو كلي لقيمة فاتورة بيع، أو لتسـوية التعديلات الناتجة عن الأخطاء في الفوترة أو عمليات الإرجاع..

BRV (Bon de Retour / Régulation): سـند إرجاع أو تسـوية؛ يُسـتخدم لتسـجيل الكميات المعادة وتصحيح الفروقات المسجلة في المخزون.

B.L (Bon de Livraison): سـند التسـليم؛ وثيقة تثبت خروج السـلع فعليًا من المخزن وتسليمها للزبون مع تأكيد الاستلام.

B.E (Bon d'Entrée): سند الإدخال؛ وثيقة تُثبت دخول السلع إلى المخازن وتسـجيلها في النظام المحاسبي والمخزني.

BRL (Bon de Retour de Liaison): سـند إرجاع بين المراكز؛ يُسـتخدم لتسـجيل وتسـوية عمليات الإرجاع بين مراكز التوزيع داخل الشـبكة، وتصـحيح الحركات المخزنية الناتجة عن عمليات التحويل أو الأخطاء

الفرع الثالث: برنامج محاسبة الخزينة NAFT–Trésorerie

أولا:تعريفه

هو برنامج محاسـبي مالي معتمد في مؤسـسـة نفطال، يُسـتخدم لمتابعة عمليات الخزينة والحركات النقدية للمؤسـسـة، ويسـمح هذا النظام بتجميع ومعالجة البيانات المتعلقة بعمليات التحصيل والدفع المنجزة عبر مختلف الحسابات البنكية والبريدية، كما يساعد على مراقبة الإيداعات والتحويلات المالية والتأكد من مطابقتها مع البيانات المسـجلة في البرمجيات الأخرى، ويعتمد النظام في ذلك على كشـوف الحسـابات الواردة من مختلف مصـادر النقدية للمؤسـسـة، والمتمثلة في حسـابات الإيرادات والمصـاريف لدى بنك الفلاحة

والتنمية الريفية (BEA)، والحسابات البريدية الجارية (CCP)، إضافة إلى العمليات المنجزة بواسطة البطاقات البنكية (CIB).

ثانيا: وظائفه

- تسجيل الفواتير المالية.
- تدقيق العمليات من خلال مقارنة البيانات المسجلة مع البيانات الواردة من البنك.
- متابعة وتنفيذ عمليات الدفع عبر القنوات المختلفة.
- مراقبة المدفوعات والتأكد من مطابقتها مع المعطيات المسجلة.
- .معالجة الفروقات والأخطاء يدويًا عند الحاجة لضمان دقة العمليات.
- يحتفظ نظام NAFT–Trésorerie بسجل تاريخي شامل لجميع المعاملات المالية منذ بداية استخدامه، ويهدف هذا السجل إلى ضمان تتبع دقيق ومفصل للعمليات السابقة.
- تنتقل المعلومات من نظام SD COM إلى نظام NAFT–Trésorerie بشكل تلقائي بعد إدخالها، ليقوم بمعالجتها ثم تسجيلها مباشرة داخل النظام مع التحقق من صحتها ومطابقتها للمعطيات المالية(في حالة الشراء أو البيع بين وحدات نفطال لا تسجل العمليات في البرنامج، لأن عملية الدفع لا تتم عبر البريد أو البنك، بل تتم عبر تحويلات داخلية بين حسابات المؤسسة)[1]

[1] – مقابلة مع السيد مدير دائرة المحاسبة والمالية، المدية ، يوم 2025/05/10، الساعة 10:30

المطلب الثاني: برنامج محاسبة الأجور NAFT PAIE وبرنامج تسيير محطات الخدمات MAHATA–Tech

الفرع الأول : برنامج محاسبة الأجور NAFT PAIE

أولا: تعريفه

برنامج Naftal Paie هو برنامج محاسبي تستعمله مؤسسة نفطال لتسيير أجور ورواتب العمال والموظفين، وعلى مستوى مقاطعة المدية، يُستخدم هذا التطبيق لمعالجة أجور ما يقارب 800 عامل موزعين على مختلف المصالح والوحدات التابعة للمقاطعة، ويعتمد عليه بشكل أساسي في إعداد الرواتب الشهرية ومعالجة مختلف العناصر المرتبطة بالأجر بطريقة منظمة ودقيقة، كما يتم من خلاله إعداد كشوف الرواتب بشكل آلي، مع إرسال المعطيات شهريًا إلى نظام Naftal Compta بشكل آلي.

ثانيا : وظائفه

- إعداد وحساب الأجور الشهرية للعمال آليًا.
- حساب المنح والعلاوات والتعويضات المختلفة.
- حساب الاقتطاعات مثل الضمان الاجتماعي والضرائب.
- تسيير الساعات الإضافية والعطل والغيابات.
- استخراج كشوف الرواتب.
- إعداد التصريحات والوثائق الخاصة بالضمان الاجتماعي والضرائب.
- حفظ قاعدة بيانات الموظفين ومتابعة تطور أجورهم.
- إصدار تقارير إحصائية خاصة بالأجور والكتلة المالية.
- الربط مع الأنظمة المحاسبية والمالية الأخرى داخل المؤسسة.
- ضمان السرعة والدقة وتقليل الأخطاء اليدوية في معالجة الرواتب.

الفرع الثاني : برنامج تسيير محطات الخدمات MAHATA–Tech

أولا: تعريفه

يُعدّ نظام تسيير محطات الخدمات MAHATA–tech برنامجًا معلوماتيًا خاصًا بمحطات الخدمة، تم اعتماده لأول مرة سنة 2025 في إطار تحديث وتطوير أنظمة التسيير داخل مؤسسة نفطال، حيث صُمم ليكون بديلًا لنظام NAFT–GD، ويختص هذا النظام بمعالجة مختلف العمليات التجارية والأنشطة التشغيلية داخل المحطة، مثل المبيعات والمخزون والتحصيلات ومراقبة عمليات الشراء والبيع في محطات التوزيع ، مع توفير البيانات الضرورية للأنظمة المحاسبية المركزية قصد معالجتها.[1]

ثانيا: وظائفه

- مراقبة عمليات الشراء والبيع داخل المحطة
- متابعة حركة المخزون في الخزانات (دخول/خروج الكميات بشكل يومي).
- إدارة الصندوق وتسجيل التحصيلات النقدية والبطاقات بشكل يومي.
- مراقبة نشاط المحطة في الوقت الفعلي (المضخات، المتجر، الخدمات).
- إصدار الفواتير اليومية الخاصة بالمبيعات والعمليات التجارية
- إعداد كشوف يومية شاملة لنشاط المحطة (مبيعات، مداخيل)
- إرسال البيانات تلقائيًا إلى النظام المركزي(NAFT COMPTA) للمؤسسة للمعالجة المحاسبية

[1] - مقابلة مع السيد مدير دائرة المحاسبة والمالية، المدية ، يوم 2025/05/11، الساعة 11:15

المطلب الثالث: برنامج المحاســـبة العامة NAFT COMPTA و برنامج المحاســـبة التحليلية WINCANAL

الفرع الأول: برنامج المحاسبة العامة NAFTCOMPTA

أولا :تعريفه

هو برنامج خاص بالمحاسبة العامة يُستخدم على مستوى قسم المحاسبة والمالية بمؤسسة نفطال، ويُعد النظام المركزي الذي تُجمع فيه المعطيات القادمة من مختلف البرمجيات المستعملة داخل المؤسسة، مثل برامج الأجور والمخزون والمبيعات. يتولى البرنامج استيراد هذه البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى قيود محاسبية، مع إتاحة مراجعة العمليات المسجلة وتصحيحها إن وجدت قبل اليوم 5 من كل شهر.

واجهة البرنامج :



ثانيا: مكوناته

أ- المدخلات

تتمثل مدخلات هذا النظام في مختلف البيانات المحاسبية التي تنتجها مؤسسة نفطال بشكل يومي، سواء كانت ناتجة عن أنظمة محاسبية أخرى أو يتم إدخالها يدويًا.

فمن جهة، توجد مدخلات آلية تأتي على شكل مخرجات لأنظمة أخرى مثل:

- برنامج محاسبة الاستثمارات NAFT IMMO
- برنامج محاسبة المخزونات SD COM
- برنامج محاسبة الخزينة NAFT–Trésorerie
- برنامج محاسبة الأجور NAFT PAIE
- برنامج تسيير محطات الخدمات MAHATA–TECH

ومن جهة أخرى، توجد مدخلات يدوية يتم تسجيلها مباشرة داخل النظام، مثل فواتير الشراء وفواتير الخدمات (الكهرباء، الهاتف وغيرها).

ب– المعالجة

بعد إدخال البيانات المختلفة إلى نظام NAFTCOMPTA، يتم معالجتها عبر مجموعة من العمليات المحاسبية المتتالية بهدف تحويلها إلى معلومات مفيدة. وتشمل هذه المراحل:

- تسجيل العمليات في دفتر اليومية
- ترحيل القيود إلى دفتر الأستاذ
- تجميع الأرصدة وإعداد ميزان المراجعة
- إعداد القوائم المالية النهائية

ج– المخرجات

يهدف نظام NAFTCOMPTA في الأساس إلى تحويل البيانات المدخلة إلى مخرجات محاسبية تتمثل في القوائم المالية، والتي تُستخدم من طرف مختلف الأطراف داخل المؤسسة وخارجها، وتشمل هذه المخرجات: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة.[1]

[1] - مقابلة مع السيد مدير دائرة المحاسبة والمالية، المدية ، يوم 2025/05/12، الساعة 9:30

الفرع الثاني: برنامج المحاسبة التحليلية WINCANAL

أولا : تعريفه

هو برنامج المحاسبة التحليلية المعتمد بمؤسسة نفطال منذ سنة 2004، يستعمل من طرف مديرية التكاليف والموازنات لمعالجة وتحليل بيانات الأعباء والمنتوجات المستخرجة من البرمجيات المحاسبية الأخرى، كما يُستخدم في إعداد تقارير التكاليف ومتابعة هوامش الربح وتحليل مردودية الأنشطة المختلفة.

واجهة البرنامج WINCANAL



ثانيا: مكوناته

أ-المدخلات:

يعتمد نظام WINCANAL في معالجة التكاليف على مجموعة من البيانات التي يتم استرجاعها آليًا من البرمجيات المحاسبية الأخرى المستعملة داخل المؤسسة، حيث تتمثل أهم هذه المدخلات فيما يلي:

- برنامج المحاسبة العامة NAFT COMPTA:

يزوّد النظام بجميع بيانات حسابات الأعباء والمنتوجات المسجلة في المحاسبة العامة، والمتمثلة أساسًا في حسابات الصنفين (6) و(7)، والتي تشكل قاعدة أساسية لاحتساب التكاليف وتحليل النتائج حسب الأنشطة والمنتجات.

- برنامج محاســبة المخزونات SDCOM وبرنامج تســيير محطات الخدمات –MAHATA Tech :

يتم من خلالهما تحويل مختلف حركات المخزون المســجلة داخل المؤســســة، مثل عمليات الشراء والبيع والإنتاج والتحويلات المخزنية.

- برنامج محاسبة الاستثمارات NAFT IMMO:

يوفر النظام بيانات إهتلاك التثبيتات، حيث تنتقل آليًا حصـص الإهتلاك الخاصـة بالأصـول الثابتة إلى WINCANAL لإدراجها ضــمن عناصــر التكاليف وتحميلها على الأنشــطة أو المنتجات المعنية.

ب – المعالجة

يقوم النظام بتحليل ومعالجة البيانات المحاسـبية الواردة من النظم السـابقة، حيث تتم مطابقة الكميات المسـجلة مع القيم المالية المسـجلة في برنامج NAFT COMPTA بهدف ضـمان انسـجام البيانات المدخلة ودقتها، ثم تتم معالجة التكاليف واحتساب النتائج التحليلية الخاصـة بالأنشطة والمنتجات.

ج–المخرجات :

يوفر نظام Wincanal مجموعة متنوعة من المخرجات في شــكل تقارير وقوائم مالية تخدم مختلف احتياجات المستخدمين، ومن أهمها:

- تكاليف منتجات المؤسسة حسب كل النشاط
- سعر التكلفة والنتيجة التحليلية لكل منتوج حسب كل نشاط.
- قائمة الدخل الخاصة بكل منتوج أو نشاط؛
- دفتر الأستاذ وميزان المراجعة التحليلي؛
- جدول مقارنة بين النتيجة التحليلية والنتيجة المالية لكل فرع أو مركز.

المبحث الثالث: أثر البرمجيات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة على جودة المعلومات المالية

لا تقتصر أهمية البرمجيات المحاسبية على أتمام المعالجة المحاسبية فحسب، بل تمتد إلى تحسين جودة المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسة في إعداد قوائمها المالية واتخاذ قراراتها، ومن هذا المنطلق، سيتم في هذا المبحث تحليل دور البرمجيات المحاسبية المستخدمة في مؤسسة نفطال في تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: دور البرمجيات المحاسبية في تحسين خاصيتي الملاءمة والموثوقية

أولا:خاصية الملائمة

تُعد الملاءمة من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، وتعبر عن مدى قدرة هذه المعلومات على مساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات من خلال توفير بيانات مرتبطة بالواقع الاقتصادي للمؤسسة.

في مؤسسة نفطال، ساهمت البرمجيات المحاسبية في تعزيز هذه الخاصية من خلال توفير معلومات متخصصة تغطي مختلف جوانب النشاط، فبرنامج SDCOM يوفر بيانات دقيقة حول المبيعات وحركة المخزون، بينما يتيح برنامج MAHATA–Tech متابعة نشاط محطات الخدمات من حيث المبيعات والتحصيلات والمخزون، كما يقدم برنامج NAFT– Trésorerie معلومات تتعلق بالتحصيلات والمدفوعات ووضعية الخزينة، في حين يوفر برنامج NAFT IMMO بيانات تخص الأصول الثابتة وقيمها واهتلاكاتها، ويسمح هذا التنوع في المعلومات بتزويد الإدارة بمعطيات مرتبطة مباشرة بمختلف مجالات التسيير داخل المؤسسة.

وتبرز مساهمة برنامج WINCANAL بصورة خاصة في تعزيز الملاءمة، إذ لا يقتصر دوره على معالجة البيانات المحاسبية، بل يحولها إلى معلومات تحليلية ذات قيمة كبيرة في اتخاذ القرار، من خلال احتساب تكاليف الأنشطة والمنتجات، وتحديد هوامش الربح، وإعداد النتائج

التحليلية الخاصة بكل نشاط أو منتوج، وتساعد هذه المخرجات الإدارة على تقييم المردودية وتحديد مواطن القوة والضعف واتخاذ القرارات التصحيحية أو الاستثمارية على أسس موضوعية.

ومن جهة أخرى، يساهم التكامل بين مختلف البرمجيات المعتمدة داخل المؤسسة في زيادة شمولية المعلومات المحاسبية، فالنظام المركزي NAFT COMPTA يستقبل البيانات القادمة من أنظمة الأجور والمخزون والخزينة والاستثمارات ومحطات الخدمات، ويقوم بتجميعها ومعالجتها ضمن قاعدة معلومات موحدة، ويسمح هذا التكامل بتوفير صورة أكثر اكتمالًا عن الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة، مما يزيد من قدرة المعلومات المنتجة على خدمة احتياجات المستخدمين ودعم عملية اتخاذ القرار.

ثانيا: خاصية الموثوقية

تُعبّر خاصية الموثوقية عن مدى قدرة المعلومات المحاسبية على تقديم صورة صادقة ودقيقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية وقابلة للاعتماد في اتخاذ القرار.

في مؤسسة نفطال، ساهمت البرمجيات المحاسبية بشكل فعّال في تعزيز هذه الخاصية من خلال إدراج آليات رقابية آلية تعمل على التحقق من صحة العمليات المحاسبية أثناء الإدخال والمعالجة، حيث يقوم النظام خاصة على مستوى برنامج NAFT COMPTA، بمنع معالجة العمليات التي تتضمن أخطاء أو معلومات غير مستوفية للشروط المطلوبة، وهو ما يحد من احتمالات الخطأ، ومن أمثلة ذلك عدم السماح بتسجيل القيود المحاسبية غير المتوازنة إذ لا يتم قبول أي قيد محاسبي لا يحقق التوازن بين المدين والدائن، مما يقلل بشكل كبير من الأخطاء المحاسبية ويضمن دقة التسجيلات منذ لحظة الإدخال.

كما تعتمد المنظومة على آليات تحقق آلي بين مختلف البرمجيات المحاسبية، حيث يتم مقارنة البيانات المحولة من أنظمة مثل SDCOM وMAHATA–Tech وNAFT IMMO

مع النظام المركزي NAFT COMPTA، مع كشف أي تناقضات أو اختلافات في القيم أو الكميات قبل اعتمادها نهائيًا، وفي هذا الإطار، يساهم برنامج WINCANAL في تعزيز الموثوقية من خلال إجراء مطابقة بين البيانات الكمية والقيم المالية، ما يسمح بالكشف عن الفروقات وتحليلها بدقة.

كما أن صلاحيات الوصول المحددة داخل هذه البرمجيات تدعم خاصية الموثوقية، حيث يتم تقييد عمليات الوصول الى بعض البرامج ، مما يضمن أن كل عملية إدخال أو تعديل أو حذف تتم من طرف مستخدم مخول له بذلك، كما يتم تسجيل جميع العمليات ضمن نظام تتبع داخلي يسمح بالرجوع إلى مصدر أي تعديل أو خطأ محتمل، وهو ما يحد من مخاطر التلاعب أو الإدخال غير المصرح به.

المطلب الثاني: دور البرمجيات المحاسبية في تحسين خاصيتي التوقيت المناسب والقابلية للمقارنة

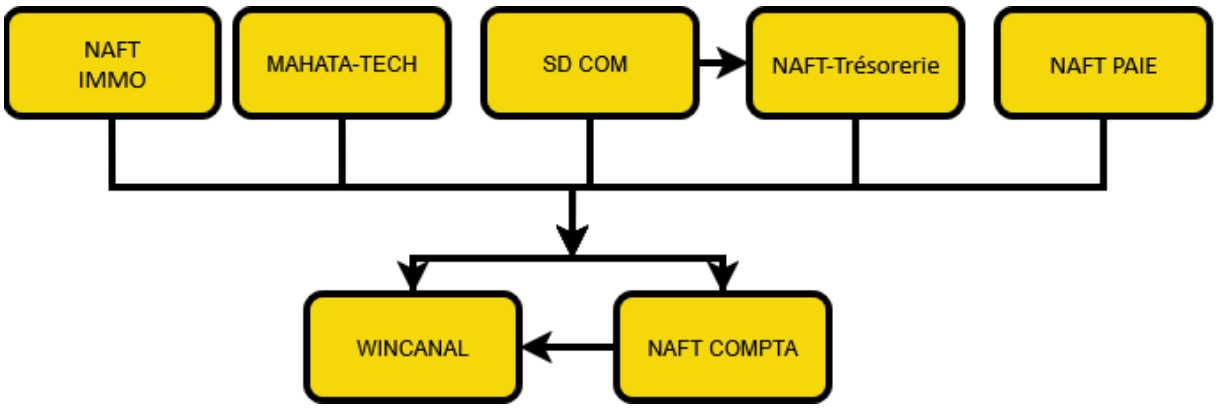
أولا :خاصية التوقيت المناسب

تُشير خاصية التوقيت المناسب إلى توفير المعلومات المحاسبية للمستخدمين في الوقت الملائم لاتخاذ القرار، حيث تفقد المعلومات جزءًا من قيمتها كلما تأخر إنتاجها أو وصولها إلى متخذي القرار.

ويظهر الأثر الإيجابي البارز للمنظومة البرمجية في مؤسسة نفطال على خاصية التوقيت المناسب من خلال الترابط والتكامل بين مختلف البرمجيات المستخدمة داخل المؤسسة. فقد حرصت نفطال على تطوير وتحديث بعض برمجياتها بهدف تعزيز هذا التكامل، وهو ما يظهر في استبدال برنامج IMMO SYS ببرنامج NAFT IMMO سنة 2019 لتجاوز الصعوبات التي كان يواجهها البرنامج السابق في الربط مع الأنظمة الأخرى، وقد أتاح هذا التكامل انتقال البيانات آليًا بين مختلف البرمجيات دون الحاجة إلى إعادة إدخالها يدويًا، حيث تتدفق المعطيات من برامج الأجور والمخزون ومحطات الخدمات

والخزينة إلى النظام المركزي NAFT COMPTA بصورة مباشرة، ويساهم هذا التدفق الآلي للمعلومات في تسريع عمليات المعالجة المحاسبية، وتقليص المدة الفاصلة بين وقوع العملية الاقتصادية وتسجيلها ومعالجتها محاسبيا، مقارنة بالأساليب اليدوية التي تتسم ببطء تداول المعلومات وتراكم العمليات وتأخر الحصول على المعلومات.

الشكل رقم 03 : تدفق المعلومات بين البرمجيات المحاسبية المستخدمة بمؤسسة نفطال



المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المؤسسة

كما تتجلى هذه الخاصية من خلال التحديث المستمر للبيانات داخل بعض الأنظمة، حيث يقوم برنامج SDCOM بتحيين المخزون تلقائيًا بعد كل عملية بيع، بينما يوفر برنامج MAHATA–Tech بيانات يومية حول نشاط محطات الخدمة ويتم إرسالها مباشرة إلى النظام المركزي، كما يسمح برنامج NAFT–Trésorerie بمتابعة عمليات التحصيل والدفع بصورة مستمرة اعتمادًا على المعطيات الواردة من مختلف مصادر النقدية.

ومن جهة أخرى، فإن اعتماد مؤسسة نفطال على برمجيات مطورة داخليًا يمنحها قدرة أكبر على التحكم في عمليات الصيانة والتحديث، دون الارتباط بمزودي البرمجيات أو انتظار تدخلهم عند ظهور الأعطال أو الحاجة إلى تعديلات جديدة، ويساعد ذلك على ضمان استمرارية عمل الأنظمة وتقليل فترات التوقف، مما ينعكس إيجابًا على سرعة معالجة البيانات وتوفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.

ثانيا: خاصية قابلية المقارنة

تُشـــير القابلية للمقارنة إلى إمكانية مقارنة المعلومات المحاســبية بين الفترات الزمنية المختلفة أو بين الوحدات التابعة للمؤسسة.

في مؤسسة نفطال، ساهمت البرمجيات المحاسبية في تعزيز هذه الخاصية من خلال توحيد المعالجة المحاســبية داخل مختلف الوحدات التابعة للمؤســســـة، فبالرغم من تعدد الأنشـطة والمراكز ومحطات الخدمات، تعتمد جميعها على منظومة معلوماتية مترابطة تنتهي إلى النظام المركزي NAFT COMPTA، الأمر الذي يضـمن معالجة العمليات المحاسـبية وفق نفس القواعد والإجراءات وإنتاج مخرجات موحدة يمكن مقارنتها فيما بينها.

كما تتجلى هذه المسـاهمة من خلال توحيد الوثائق والسـندات المسـتخدمة في تسـجيل العمليات، حيث يعتمد برنامج SDCOM على مجموعة موحدة من الســـندات التجارية والمخزنية مثل BLF وBR وBTS وBMI وغيرها، ويتم اســـتخدامها بنفس الكيفية داخل مختلف مراكز التوزيع والتخزين التابعة للمؤســســـة. ويســـاهم هذا التوحيد في إنتاج بيانات متجانسـة وقابلة للمقارنة، إذ تُسـجل العمليات المتشـابهة وفق نفس المعايير بغض النظر عن الوحدة التي تمت فيها.

ومن جهة أخرى، يوفر برنامج WINCANAL إطارًا موحدًا لتحليل التكاليف والنتائج، حيث يعتمد نفس أســس المعالجة في احتســاب التكاليف وتحليل المردودية بالنســبة لجميع الأنشـطة والمنتجات، ويتيح ذلك مقارنة تكاليف الأنشـطة المختلفة، وتحليل نتائج المنتجات، ومقارنة الأداء بين الفروع والمراكز التابعة للمؤســســـة اســتنادًا إلى بيانات تم إعدادها وفق منهجية موحدة.

كما سـاهم توجه نفطال نحو تطوير معظم برمجياتها داخليًا في تعزيز هذه الخاصـية، إذ سمح لها بتوحيد منطق المعالجة المحاسبية بين مختلف الأنظمة وتجنب الاختلافات التي قد تنتج عن اسـتخدام برمجيات متباينة من مزودين مختلفين، وقد انعكس ذلك على انسـجام

المعلومات المنتجة وتجانسها، مما سهل إجراء المقارنات بين الوحدات والفترات المختلفة بدرجة أعلى من الدقة والموضوعية.

المطلب الثالث: دور البرمجيات المحاسبية في تحسين خاصيتي القابلية للفهم والقابلية للتحقق

أولا: خاصية القابلية للفهم

تتعلق قابلية الفهم بمدى قدرة المعلومات المحاسبية على أن تكون واضحة وسهلة الاستيعاب من قبل مستخدميها، من خلال عرضها في شكل منظم وبسيط يسمح بتفسيرها دون تعقيد أو غموض

في مؤسسة نفطال، ساهمت البرمجيات المحاسبية بشكل فعّال في تعزيز هذه الخاصية من خلال تحويل البيانات الأولية المتفرقة الناتجة عن مختلف الأنشطة التشغيلية إلى معلومات منظمة وسهلة القراءة، فبدل التعامل مع كمّ كبير من السندات والعمليات، تعمل هذه الأنظمة على تجميع البيانات ومعالجتها وإعادة عرضها في شكل تقارير وقوائم مالية، كما هو الحال في برنامج NAFT COMPTA الذي يقوم بتحويل المعطيات القادمة من مختلف الأنظمة إلى قوائم مالية موحدة ومفهومة.

ومن جهة أخرى، لا تقتصر هذه البرمجيات على عرض البيانات فقط، بل تتجاوز ذلك إلى تبسيط المحتوى المحاسبي المعقد وتحويله إلى مؤشرات قابلة للفهم والاستعمال المباشر، كما هو الحال في برنامج WINCANAL الذي يعيد تصنيف الأعباء والمنتوجات حسب النشاط والمنتج، ويقدم نتائج تحليلية مثل تكلفة المنتج وهامش الربح والنتيجة التحليلية، بدل عرض الحسابات في شكلها المحاسبي الخام، كما يساهم برنامج NAFT PAIE في تبسيط عناصر الأجر المختلفة في شكل كشف راتب واضح، في حين يقدم برنامج MAHATA–Tech تقارير يومية مختصرة عن المبيعات والمداخيل، مما يسهل استيعاب الوضع التشغيلي للمحطات دون الرجوع إلى تفاصيل العمليات الفردية.

ثانيا: خاصية قابلية التحقق

تعبر القابلية للتحقق عن إمكانية التأكد من صحة المعلومات المحاسبية وصدقها من خلال الاستناد إلى أدلة ومستندات موضوعية تسمح بالوصول إلى نفس النتائج عند فحصها من قبل مستخدمين أو مراجعين مستقلين. وتكتسي هذه الخاصية أهمية كبيرة لأنها تعزز الثقة في المعلومات المالية وتدعم مصداقيتها.

في مؤسسة نفطال، ساهمت البرمجيات المحاسبية في تعزيز هذه الخاصية من خلال ربط العمليات المسجلة بوثائق إثبات ومراحل رقابية تسمح بالتحقق من صحتها قبل اعتمادها محاسبيًا. ويتضح ذلك بشكل خاص في العمليات المالية التي لا يتم تنفيذها مباشرة، وإنما تمر عبر سلسلة من الإجراءات المترابطة تشمل:

- Engagement (Bon de commande): إصدار أمر الشراء الذي يثبت نشأة الالتزام.
- Réception: التأكد من استلام السلع .
- Ordonnancement (Bon à payer): إصدار الأمر بالدفع بعد التحقق من صحة العملية واستكمال وثائقها.
- Paiement (Créance): تنفيذ عملية الدفع .

ويضمن هذا التسلسل وجود أدلة إثبات في كل مرحلة من مراحل العملية، مما يسمح بالرجوع إليها والتحقق من صحتها قبل تسجيلها نهائيًا في النظام المحاسبي.

كما تتعزز القابلية للتحقق من خلال اعتماد برنامج NAFT–Trésorerie على مطابقة العمليات المالية المسجلة مع المعطيات الواردة من البنوك والحسابات البريدية وعمليات الدفع الإلكتروني، الأمر الذي يسمح بالكشف عن الفروقات وتصحيحها عند الحاجة. إضافة إلى ذلك، يقوم برنامج WINCANAL بمطابقة البيانات الكمية المتعلقة بحركات المخزون والإنتاج مع القيم المالية المسجلة في برنامج NAFT COMPTA، بما يضمن انسجام المعلومات بين مختلف الأنظمة ويحد من احتمالات الخطأ.

ومن جهة أخرى، توفر البرمجيات المستخدمة داخل المؤسسة مجموعة من السندات والوثائق الإلكترونية التي تسمح بتتبع مختلف العمليات والرجوع إليها عند الحاجة، وهو ما يسهل أعمال المراجعة والرقابة الداخلية. وعليه، فإن اعتماد نفطال على منظومة برمجية متكاملة قائمة على التوثيق والمطابقة والتتبع ساهم بشكل واضح في تعزيز خاصية القابلية للتحقق ورفع درجة الثقة في المعلومات المحاسبية المنتجة.

خلاصة الفصل

خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية من خلال دراسة حالة مؤسسة نفطال – المدية –، حيث تم في البداية تقديم المؤسسة والتعريف بمختلف مصالحها وهيكلها التنظيمي، ثم استعراض أهم البرمجيات المحاسبية المعتمدة في تسيير العمليات المالية والمحاسبية بالمؤسسة، مع بيان طبيعة التكامل القائم بينها.

كما تم التطرق إلى أثر استخدام هذه البرمجيات على جودة القوائم المالية من خلال تحليل مدى مساهمتها في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والمتمثلة في الملاءمة، والموثوقية، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق.

وقد سمحت الدراسة التطبيقية بإبراز الدور الذي تؤديه البرمجيات المحاسبية في معالجة البيانات المالية وإعداد القوائم المالية بالمؤسسة، مما يوفر أساسًا مناسبًا لاستخلاص النتائج العامة للدراسة ومناقشة الفرضيات المطروحة في الخاتمة العامة.

خاتمة

خاتمة

من خلال الدراسة النظرية و وعملية التطبيقية لمؤسسة نفطال، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور البرمجيات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية، بحيث تم التوصل إلى :

ثالثا: اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضية الأولى، التي تفترض وجود علاقة إيجابية بين استخدام البرمجيات المحاسبية وتحسين جودة القوائم المالية، فقد تم تأكيدها، حيث بينت الدراسة النظرية أن الاعتماد على البرمجيات المحاسبية يساهم في تطوير المعالجة المحاسبية وتحسين مخرجاتها، مما ينعكس إيجابيا على جودة القوائم المالية.

أما الفرضية الثانية، التي تنص على أن البرمجيات المحاسبية تساهم في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فقد تم تأكيدها كذلك، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هذه البرمجيات تسهم في تحسين خصائص المعلومات المحاسبية، لاسيما الملاءمة والموثوقية والتوقيت المناسب والقابلية للمقارنة، الأمر الذي يؤدي إلى رفع جودة القوائم المالية.

وفيما يتعلق بالفرضية الثالثة، التي تفترض أن استخدام البرمجيات المحاسبية المعتمدة بمؤسسة نفطال – المدية – ساهم في تحسين جودة القوائم المالية، فقد تم تأكيدها أيضا، حيث أظهرت الدراسة التطبيقية أن المؤسسة تعتمد على مجموعة متكاملة من البرمجيات المحاسبية التي ساهمت في توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب، بما يدعم إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية ويساعد على ترشيد عملية اتخاذ القرار.

ثانيا – النتائج المتوصل إليها :

- تساهم البرمجيات المحاسبية في تحسين إعداد القوائم المالية من خلال تقليل الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية ورفع درجة الدقة في تسجيل ومعالجة البيانات

- تساعد هذه البرمجيات على تسريع عملية إعداد القوائم المالية، مما يسمح بتوفير المعلومات المحاسبية في وقت مناسب لدعم اتخاذ القرار .
- يؤدي استخدام البرمجيات المحاسبية داخل المؤسسة إلى تحسين تنظيم البيانات المحاسبية وتسهيل تتبع العمليات المالية بشكل أكثر فعالية
- يؤدي التكامل بين مختلف الأنظمة المحاسبية داخل المؤسسة إلى تدفق معلومات أكثر تنظيمًا وفعالية.

ثالثا – **الإقتراحات** :

- العمل على تطوير وتحديث البرمجيات المحاسبية بشكل مستمر بما يتماشى مع التغيرات التنظيمية والمعايير المحاسبية الجديدة
- تعزيز تكوين وتدريب المستخدمين داخل المؤسسة لضمان الاستخدام الأمثل لهذه الأنظمة وتقليل الأخطاء التشغيلية.
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الاستفادة من التطورات الحديثة في مجال البرمجيات المحاسبية، لما لها من دور في تحسين جودة القوائم المالية وترشيد عملية اتخاذ القرار
- تعزيز أمن المعلومات المحاسبية من خلال اعتماد حلول حديثة للنسخ الاحتياطي والحماية الإلكترونية، بما يضمن سلامة البيانات واستمرارية النظام المعلوماتي للمؤسسة

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. أحمد جمعة، عصام الزعبي، "نظم المعلومات المحاسبي: مدخل معاصر تطبيقي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

2. حمزة رملي فياض، "نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة"، الآباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011.

3. مايكل غريفين (Michael Griffin)، "كيفية قراءة وتفسير القوائم المالية"، ترجمة: أحمد عبد الله الصباغ، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2023.

4. ناظم حسن الشريفي، سعود جايد العامري، "المحاسبة المتقدمة في الشركات"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

ثانياً: المذكرات

1. شربي فردوس، قويدري مرضية، "أثر استخدام البرمجيات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.

2. طفيش محمد، "مدى التزام المؤسسات بإعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2014.

3. كربوش صالح، "البرامج المحاسبية كأداة للرقابة وربط الوحدات الاقتصادية ببعضها"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020.

4. مباركي سارة، عبدي نجوى، "تقييم التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي والإفصاح عنها"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020.

ثالثاً: القوانين والمراسيم الرسمية

1. القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، "يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها"، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر 25 مارس 2009.
2. مرسوم تنفيذي رقم 09-110، "يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، الصادرة 8 أبريل سنة 2009.

رابعاً: المجلات العلمية

1. إبراهيم بوعزيز، "مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4 (العدد 2)، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، 2021.
2. إيمان بوشحمة، مراد آيت محمد، "مناخ المحاسبة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول"، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 6 (العدد 1)، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023.
3. بخدة عواد، "إجراءات التحقيق في المحاسبة الرقمية على ضوء قانون الإجراءات الجبائية"، مجلة الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 1 (العدد 2)، جامعة وهران 2، الجزائر، 2022.
4. بن قطيب علي، حطاب دلال، "أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4 (العدد 1)، جامعة تيارت، الجزائر، 2019.
5. بنكوس مختار، "إعادة تقييم التثبيتات المادية بين واقعية النظام المحاسبي المالي والإشكالية الجبائية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 11 (العدد 1)، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022.
6. جمال عمورة، "المعالجة المحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 2، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2011.
7. حكيم شبوطي، إبراهيم علي عباس، "مدى أهمية محتوى القوائم المالية للمستثمرين في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2019.

8. دخلي عبد الرحمان، "دور البرامج المحاسبية الإلكترونية في تحسين جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 15 (العدد 1)، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2024.
9. رقية شطيبي، "جدول سيولة الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 5 (العدد 2)، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018.
10. زويتة محمد الصالح، "دور حساب النتائج حسب الطبيعة –وفق النظام المحاسبي المالي– في قياس أداء المؤسسة"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 23، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014.
11. طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، "مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد 4 (العدد 2)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020.
12. عباس ديده، "دور قائمة التدفقات النقدية في تفسير السياسات المالية للشركات"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 8 (العدد 1)، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر.
13. عدنان مقدم، "محاسبة الأصول المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي"، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 5، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016.
14. علي مجاهد أحمد السيد، أحمد عبد السلام أبو موسى، "محددات اختيار البرمجيات المحاسبية الجاهزة"، قسم المحاسبة جامعة كفر الشيخ، قسم المحاسبة جامعة طنطا، الإسكندرية، مصر، 2019.
15. علياء السيد محمد، فاروق عبد النبي عطاالله، "دور برامج المحاسبة الإلكترونية وتأثيرها على الأداء المحاسبي لشركات السياحة المصرية فئة (أ) في مصر"، المجلة الدولية لعلوم السياحة والضيافة، المجلد 1 (العدد 1)، مصر، 2025.
16. عمر مرغمي، توفيق زرمان، محمد أنيس كليبات، "أثر المحاسبة الإلكترونية على مخاطر التدقيق"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 6 (العدد 2)، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر، 2023.
17. هلايلي إسلام، "مساهمة البرمجيات المحاسبية في تعزيز قابلية المعلومات المحاسبية للفهم والمقارنة"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 14 (العدد 2)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2025.

18. مبسوط هوارية، بوخرص أحمد أمين، تخربين وليد، "أهمية قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 5 (العدد 2)، جامعة بلحاج بوشعيب، الجزائر.
19. مداح عبد الباسط، "مساهمة المحاسبة الإلكترونية في زيادة رشادة القرارات الإدارية"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 8 (العدد 2)، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2024.
20. مداحي عثمان، "أهداف القوائم المالية"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 7، جامعة البليدة، الجزائر، 2012.
21. محمد موسى عودة الحياري، "المحاسبة الإلكترونية وعلاقتها بنظم المعلومات المحاسبية"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 41، 2022.
22. نسيبة مولاي، "أثر تطبيق نظم المحاسبة الرقمية على تحسين جودة التدقيق الخارجي"، مجلة الإبداع، المجلد 15 (العدد 1)، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2025.
23. ياسمين لعلايبية، "أثر تكوين المؤونة على النتيجة المحاسبية"، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 2 (العدد 1)، جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر، 2020.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. http://dlg-net.com/
2. http://dlg-net.com/docs/pccomptaw/help/FICHE_TECHNIQUE.htm
3. https://idweb-dz.com/
4. https://winalco.dz/
5. https://winalco.dz/produit/winalco-scf
6. https://www.intellixgroup.com/
7. https://www.odoo.com/